



باب صلوة المريض باب سجود التلاوة باب المسافر

Söylenti ve Kütüphanesi

12416

201

أخذت الزانية أهلا به بعد الإجارة في الأعراس
أن أجرت المثل في الإجارة الهادة طبيب وره كان
لسبب حرام أه أخذت بغير عقد الإجارة في حرام القافا
سليم والإجارة الهادة

رجل ادعى على الميت الثنا
فلم يعلم ورثته فلم يكره للمدعي
بيئته استحقاق المدعي في سائر ما عدا

This image shows a page from an ancient manuscript, likely a medical or scientific text, written in Arabic. The text is densely packed and written in a cursive script. The page is heavily damaged, with significant portions of the original text obscured by large, irregular stains and tears in the parchment. The text is arranged in several columns, with some lines written diagonally. The ink is dark, and the parchment is aged and discolored. The overall appearance is that of a well-preserved but heavily worn historical document.

[illegible]

Handwritten text in a script, likely Indic, possibly containing a date or reference.

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

[illegible]

او مضاف الى الطعم او اللون او الريح سني طامو كالزواب والاشنان والصابون والزعفران انما عده هذه الاشياء لعلم
ان الحكم لا يختلف بان كان الخلو كشيء من جنس الارض كزواب او شيئا يفقد خلطة التطهير كالاشنان والصابون او شيئا
كالزعفران وعندنا لو سلم ان كان الخلو كشيء يعصده التطهير كوز الوضوء الا ان يغلب على الماء حتى يولط طبعه ويبدو الرقة
وان كان شيئا لا يعصده التطهير من رواية يشترط لعدم حوز الوضوء به غلبته على الماء وزوايه لا يشترط وما ليس من جنس الارض
فهو خلاف ان افنى وبما جاز فيه جسد من اثنى الى طعمه اولونه او رقيه اختلفوا في حد الجارية فالحق الذي لم يرد ذكره هو ما يوجب
بشبهه او يوقى فاذا سدت النهر من فوق وبقيته الماء بترى مع ضعف كوز الوضوء اذ هو ماء جار وكل ما ينعيق كجريان اذا
توضأ به يبيد ان يخلو في شئ لا يستعمل غسالة او عيكث بين الغنيتين مقدار ما يدع غسالة وان كان حوض صغير يدفنه في
الماء من جانب ويخرج من جانب كوز الوضوء صحيح جوابه وعليه الفتوى من غنى تفصيل بين تسكن اربع ارجل او اقل
فيكون واكثر فلا كوز وانما ان علم ان نشأ للحياسة لا كوز والاحوز جعلت على ان نشأ لطلوها اكلت اذا
سدت كبح عن النهر ونحوه الماء فذلك ان كان ما يلا ولا يكلب اقل مما لا يلا فيه كوز الوضوء في الاسفل والا فانه لا يقيس الجوز
على هذا اذ ركت مشايخنا رحمهم الله وعلموا ان كسب الوضوء اذا لم يتغير احد اوصافه وبما مات فيه صولت سالي المولود
كالمسك والصفير بكل الدلالة والافاق ما في المولد حتى لو كان مولدا في غير موضع على الماء فسد الماء بجوده فيه او ما ليس
دم سائل كالبقر والذباب لان النجس هو الدم المسفوح كما ذكرنا وكثير وقوع الذباب في الطعام وفيه خلاف ان اصح
للأغني عن الرواية بقدر ما منه وبما يتفق النجس محذور الوضوء وللاذنه طبعه عليه غير ابراء المرد
لنخذه من طبع الماء وهو الرقة والسيلان او بالطبع كالشرية والخل تظلمت اعظم النجس او النجس في ثياب الريس محقر
النجس وشرب السقاء ونحوه معقر النجس وما بالاقوال تظلمت اعظم النجس ابراء والمرق تظلمت اعظم النجس با
الطبع واما ما الذي تغير بكثرة الاوراق الواقعة فيه حتى اذ رفعه الكف للحد لون الاوراق لا كوز الوضوء لانه كما كان
اقلاما ولا يبارك فيه جسد لما اذا كان عشرة اذ رفعه عشرة اذ رفعه والنجس بالعرف في حكمه الماء الجاري فان كانت
شدة النجاسة شديدة لا يؤمن من موضع النجاسة بل من الخاف الا ان كانت غير شديدة تؤمن من موضع كوانه كذا موضع
غسله في اعيان النجس التدبير بعينه غسل المار جوال اهل شرع يعتمد عليه قول اصل المسئلة ان الغدر العظيم الذي لا يجوز
احد طرفه فيحرك الاخر اذا وقعت النجاسة في احد جوانبه جاز الوضوء في الجانب الآخر لم يقدّر هذا بعينه عشرة والماء قد ربه بناء
على عدم منعه من ان يله جولا به اربعون ذراعا فيكون له عليهم ما وكل جانب عشرة فلو لم يقدّر هذا ان اراد ان يترك
يخففه عن غيرها بغير ان يمنع منه لانه يجذب الماء اليها وينقطع الماء في البئر الاولى وان اراد ان يخفف بئر بالوعة فيجذبها الى البئر

๓๖๐

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a small dark smudge near the top left corner. A vertical crease is visible along the right edge, suggesting it was once part of a bound volume.

[illegible][illegible][illegible]

019

فيل ان الله ذو ولد قيل ان الرسول
قد كرهنا ما نحي الله والرسول معا من
الورث فقل من خلت ان معي الله
انكف الله

صدا و میت

والله اعلم

للمامم الاعظم الى حقيقته وروحه عليه
انت مقامى او ارحمت نفسى
فان النفس ما طمعت تهاون
واجبت القنوع وكان ميتا
وفي اجسامه عرض "مصولات"

من غسل من البول

للإمام المحقق صدر الشريعة رحمه الله
أرفع يديك لدى التكبير مفتحا
وجانبا وجه العبد إن قد وصفنا
وفي الوقوفين ثم يلبس مني معا
وفي السلام كما في مودة وصفنا

یا سائلان من مذہبی مذہبی
 مذہب قوم صحیحہ النبوی
 کافوا علی الحق بلا شبهہ
 مذہبہم باندگی مذہبی

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

بالکتاب

ان الله اعلم
بما يبطن
الملك
في الارض

وسيلان البيض ليس باليسر فلا يكون حضا وكما قيل بعدم الداء يجب له بقية لعدم الولادة ايضا اعراضه ان النسي
ثم الاصل من اخص وقت الحين الايسر والكثر الخارج قد رعا بسنتين سنة ومناخ بخاري وصور زم محض في سنة
فازات بعدا لا يكون حضا في ظاهر المذهب والمختار ان رأت دمها في ايامها الاولى والاخر القاء كان حضا
ويطلى الاعتداد بالاشهر قبل التمام بعد الاول رأت حضا او حضا او حضا في ايامها الاولى والاخر القاء كان حضا
والثاني عشر: وعند اوسر اقل يومان واكثر الثلث وعندها ان في اقله يوم وليلة واكثر ثمن عشرة وخمس عشرة يوما
اقل الحضي للبارية الكبر والنبط ثلثة ايام وليا لها واكثر ثمن عشرة ايام ثم اعلم ان مجيء الحضي من وقت خروج الدم الى الرحم
الخارج في ثلثة ايام الكبر نصف لا تقطع الصلح فعند وضع الكوسف الما حتى اذ واد وصل الدم الى ما كان في الرحم الخارج
من الكوسف فاذا اجتمع الكوسف ما كان في الرحم الداخل لا يتحق الخروج والا اذا رقت الكوسف من الرحم فخرج من الرحم
وكذا في الاستحاضة والنكس البور ووضع الرجل النخلة في الاحليل والقلعة كالحاج ثم وضع الكوسف من تحت الكبر
والحضي والشيء فكل حال وموضع موضع المعكارة وكثير في الرحم الداخل فالتكامل اذا وضعت اوله الليل حين اصوت
رأت على انز الدم فالآن ثبت حكم الحضي والحاض اذا وضعت ورأت على البياض حين اصبت حكم بظهورها ثم هي
وضعت والطهر المخلل الى بين الدمين في مدة الى خمسة الحضي ودارات منهن فيها اي في الموضع
بياض حقيق واعلم ان الطهر الذي يكون اقل من خمسة عشر اذا خلل بين الدمين فان كان اقل من ثلثة ايام لا تقبل فيها
لها موكلدس المتوالي اجماعا ولم يكن ثلثة ايام واكثر من خمسة عشر ايام موكلدس صفة ايها الا يقبل وان كان اكثر
من خمسة ايام فيجوز بقاء الحضي وختم على هذا التفرقة وقد ذكر ان الفتوى على هذا بسبب الغنى والمستغنى وفي رواية
عن ابن القيم ان في ايام الدم بطريقه عشرة ايام وفي رواية ابن المبارك عن بشرط مع ذكر كون الدمين مصابا
عند مجيء بشرط مع هذا كون الطهر سابقا للدمين او اقله ثم اذا صار دما عند فان وجده عشرة فهو فيها
ان يغلب الدمين المحيطن فينصرف مغلوبا ان عند ذلك الدم احكم دما فانه بعد دما حتى يجعل الطهر الاخر حضا ايضا
فان قوله لا تسري والافرق بين كون الطهر الاخر قد ما عاين الطهر وموهبا وعند حسن بن زياد الطهر الذي يكون ثلثة
ايام واكثر تقبل مطلقا في خمسة ايام وقد ذكر ان كثيرا من المستدسين والمشاغرين اقوا بقوله عن محمد بن ابي
الاجمعة هذه الاقوال مبتدأ ثارث يومادما واربعة عشر طهرها ثم يومادما وغاية ثم يومادما وسبعة ثم يومين
ثلاثة ثم يومين او ثلثة ثم يومين او يومين ثم يومادما فند خمسة واربعون يوما في رواية ليدس الغنى الاولى والافرة
اربعة حقيق وفي رواية محمد بن العشر بعد طهر هو اربعة عشر وفي رواية ابن المبارك الغنى بعد طهر هو ثمانية وعند محمد

مجلسه و المیزان
العدله بالحق
و على ان
منه

و حضرت
عکف علیہ
السلام الامارات

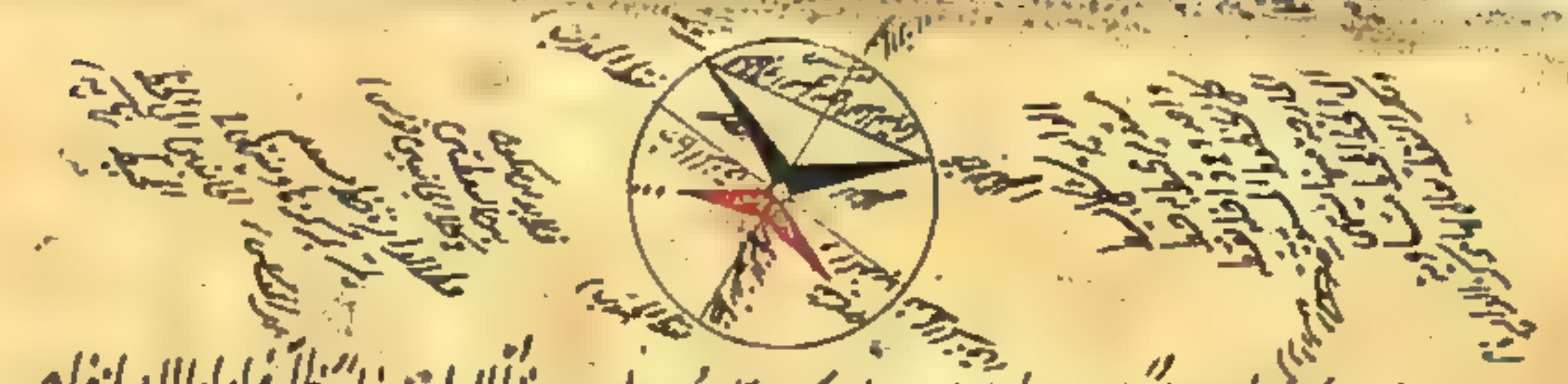
لم يبق الا ان اذنت يوم ما ورا
 فيه طهرا وبوما حقا فلو
 وم لا طهرا الدم بخر
 و لو ان اذنت ليا و ما
 طهرا وبوما و ما
 عنه حقا و ما
 لا

١١
 لیتے مسافر اور غریب و عیسیٰ
 ت ستم و عیسیٰ یوحنا کی
 دما تم عیسیٰ یوحنا کی
 لیتے مسافر اور غریب و عیسیٰ
 ت ستم و عیسیٰ یوحنا کی
 دما تم عیسیٰ یوحنا کی

١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

وتمت فبوت ابدا المصطفى
الوقت كالمضى لوسا اذ حيا
عقلي ان سلوى في سورات
ومن صلتوا اليه ان القوم ووصي
فيما اعاد من كتبه الصلوة تقدم
اليهم بالانوار التي يتبعها
من الصلوة التي هي في
البعد لو جرت المسار الوقت
في سنة

[illegible]

جاءت سبيل العلم بعد ذلك فوجدت أن العلم هو الذي كان يفتقر إليه الناس في ذلك الوقت

الان بيوتنا
 على يد يهودنا
 في ارضنا
 الان بيوتنا
 على يد يهودنا
 في ارضنا

و بسم الله الرحمن الرحيم
 بجمع اقبلوا
 و اوله الموروث من
 علم الصلوة منقول

والا فانه

ذكر قاضى قاضى قاضى
 سكت الموروث بجمع الاداء
 والافاضة بجمع ما فيها
 الانسا فافلت
 امان فساورة
 او اية طوبى له
 يحفظونك حشوات

Handwritten marginal notes at the top of the right page, written in Arabic script.

لنا فالحكم عند علي عسكرا... لان الكبرياء بعد النشأ... ان يكون التوفيق...
لنا، ويسمى بالبين العاكة والسورة... ان النشأ والتوفيق...
من النشأ عندنا واكثر من الاحاديث...
ولا الصالحين...
مما اوداهم...
ثم يكتسب...
مورثا...
وان لم يستوف...
اصلا او نصيبا...
والثاني...
اصحابه...
تفصيل...
اوصاف...
وغيره...
والثاني...
اصحابه...
تفصيل...
اوصاف...
وغيره...

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the right page, continuing the discourse.

Handwritten marginal notes at the top of the left page, written in Arabic script.

فان ترك سيرة... لان الكبرياء بعد النشأ... ان يكون التوفيق...
لنا، ويسمى بالبين العاكة والسورة... ان النشأ والتوفيق...
من النشأ عندنا واكثر من الاحاديث...
ولا الصالحين...
مما اوداهم...
ثم يكتسب...
مورثا...
وان لم يستوف...
اصلا او نصيبا...
والثاني...
اصحابه...
تفصيل...
اوصاف...
وغيره...
والثاني...
اصحابه...
تفصيل...
اوصاف...
وغيره...

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page, written in Arabic script.

على الرافضة جمع الصلوات بعد يوم وليلة لم تنجد
 خلا والذات في **الشيخ** الشهد خلافا لما كانا اذا قعدت الشهدت صلواته وعندنا صلواته لان الامام
 من جنسه **والشيخ** نقلنا ذكره حكاي اثنان من اصحاب المصليين فصل حكم كل واحد من الامام والمفسر والمقدم
 فقال **والامام** يخرج الى مكانه هذا التفسير المختلف لم تنوض او تنوض او بعد ان اثنان منهم جفروا وان اثنان اذوا
 الامام وان تقدم الذي هو
 فاسر ولا تنوضهم انه رضى
 مختلف على فصيل فرقة الا
 من المفسر فكل واحد ما كان
 الثاني يوم ترك الامام
 ان يهازل الامام مع من كان
 منهم هو القطر وفيه ان
 فيهم هو القطر وفيه ان

[illegible]

حضوره الى دار الفخ
بل وادخله على الصلح
او يمشي الى قسطنطين
الملك وعنده من يعرف
على القدر ويخبره
ونفسه على صلواته

لأنه قد وجد الحزبي يخلصه

في عترة ارض من العود ارض
عندنا الى الالة كما عترة ارض
في ظلال الصلوة وعندنا
كما عترة ارض بعد التسليم

لا اذ قدور على ان علم صلوة
الامام من الحسين و هذا
لا ان الحسين اذا اقام
صلوة الامام قدوم
عذر كما ان في السلام
بالحسن والسلام

165

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and dark smudges or stains, particularly along the left edge and bottom. The binding edge on the left is visible, showing the inner structure of the book.

5. *Chrysomelidae*

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام



کتاب

في العرش

وكانوا يوسون وكمشوا في حرمه
بالله، ثم خطب يوم القعدة
القدم اردنيهم

منه ما السعد
الحال والى الله وسواه
الاسم والكرامه جازيه
الاسم والكرامه جازيه
الاسم والكرامه جازيه

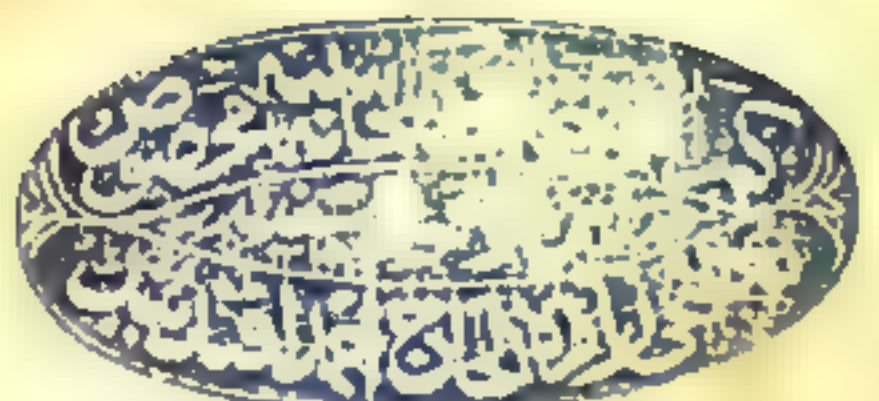
فقدان الاموال

الذوق الكريمة

اجرونى العبد المستقر والاخر حصول
احدنا حصول

لفظہ
عظیم
مقدس

وقد استقطب الزمان فيه **م** ووجه اجازة كل شهر كذا واحد فقط وكل شهر سكن مسكنة **أول** هذا عند بعض الناس
فانه حين يطلع الهلال يكون لكل واحد من النسخ في خاصية اذ في زمان لزم العقد وهذا السج في كل شهر واليه
حق النسخ في الليلة الاولى من اليوم الاولي من الشهر في اعتبار اول رعية كمال الجرح **م** وفي كل علم مدة فان قبل الجرح
مسنة اشهر كذا **م** واجازة كذا ان لم يتم فكل شهر او اول الشهر من مائة والاف وقت العقد وان كان حين يطلع
بغير السنة والاف لا يابى **م** ان كان العقد عند الاملا بغير السنة وان كان في السنة فكل شهر فكل شهر
بالايام كل شهر ثلثون وعندها بغير الاول بالباسم والباقي بالاملة فان لم يجر في السنة فكل شهر بغير السنة على ثلث
مائة وستين يوما وعندها الشهر الاول بغير بالاسم وهو ثلثون يوما في السنة وان لم يجر في السنة فكل شهر بغير السنة على ثلثون
في السنة وان لم يجر في السنة فكل شهر بغير السنة على ثلثون في السنة وان لم يجر في السنة فكل شهر بغير السنة على ثلثون
سبعين على الاصح بغير سنة واحدة **م** واجازة الحام والحق والطى باب معين ومطعمها وكسوتها عند اجرة
وعندها لا يجوز لغيرها له وهو العكس لان الواجب لا ينقض الى المنازعة العادة التوسعة على الايام منعة على الايام
وهو الاصح **م** والنزول وطول الايام بغير السنة فان البسطة فيمنع من الدخول فيه **م** وفي كل شهر من الايام
فمنه بغير سنة **م** ان كان النكاح ظاهرا بين المسلمين يكون عليه مهر ولا يجوز في غيرهما انما ان علم النكاح باقراره
م ولا ملل الصبي منها ان يرضى او جلت لان لبنها بغير الولد **م** وعليها غسل الولد ثيابا واهلا وطعاما ومهرا لغيره
وهو واجب على ابيه فان ارضعت بغير ثبوت او غدت بطعام ومضت لمدة فلا يلزم دفعه الا في الامامة والزوج وتعليم القرآن
والعفة والعن والنور والحداد والسياسة في غنى اليوم **م** وفيها تعليم القرآن والعفة والحداد والسياسة في غنى اليوم
الطاعات وعلى المعاصي كمن لما وقع الغشوة الامور الدينية بغير تعليم القرآن والعفة والحداد والسياسة في غنى اليوم
ويجوز التجار على دفع ما قبله **م** وعلى الخلق المرسومة **م** الخلق بغير ما قبله بغير ما قبله بغير ما قبله بغير ما قبله
سنة القرية سميت بالان العاقدة عند الخلاوي وهي لغة بغير ما قبله **م** واجازة ان في الامور التي لا يكون هذا
عند حصره **م** والاصح الاجابة الثاني من الذي يكون **م** ولودفع الى ان لا يجرى في السنة **م** واجازة ان في الامور التي لا يكون هذا
بعضه او نور الطين **م** في بعض دقيقة **م** هذا في غير الطين وقد نزل النبي **م** عنه لانه جعل الله بعض ما يخرج من على
والصورتان الاولى **م** في غير الطين **م** او جلا بغير كذا اليوم **م** بكذا **م** او جلا بغير كذا اليوم **م** بكذا **م** او جلا بغير كذا اليوم **م** بكذا
فان هذا فاسد عندنا **م** في بعض دقيقة **م** هذا في غير الطين وقد نزل النبي **م** عنه لانه جعل الله بعض ما يخرج من على
العمل معقودا عليه وفيه يقع المتأخر والمازى بوجوب كون قبله النسخ في هذا اليوم معقودا عليه وفيه يقع الاجبي فيفضل الى
المازعة



ولكن من المعقود عليه ما لا يعمل هذا النسخ في هذا اليوم فذكرنا لا قدرنا عليه لاصح عادة حتى لو قال بغيره انما
في اليوم فغير اجرة منه بغيره لان كل سنة لا يفتقر الى اتفاق **م** او ارضا بشرط ان يشترط **م** اي يكتفى به في فان كان المراد ان يرد
مكروبة فلا يشترط فان شرط لا يقتضيه العقد وفيه يقع الاصل العاقدين وسواء كانا من المسلمين او من الكفار فان كانا من الكفار
لا يخرج الزرع بالاكواب يرضى لا يفسد العقدان الشرطي يقتضيه العقد وان كان خرج بدونه ان كانا من الكفار يرضى بهما العقد
بغير اذ وفيه منفعلا لارض وان كان لا يرضى لا يفسد **م** او يكتفى به في فان كان المراد ان يرد فان منفعة كبريتي
بعد انتمى العقد بغير الجرح **م** او يرضى به في فان منفعة بعد انتمى العقد **م** او يرضى به في فان منفعة بعد انتمى العقد **م** او يرضى به في
ارضنا بغيره ما يكتفى به ان يزرع الحبوب ايضا ارضنا بغيره ما يكتفى به ان يزرع الحبوب ايضا ارضنا بغيره ما يكتفى به ان يزرع الحبوب ايضا
بمشكلة الاعيان عندها وان ارضنا بغيره ما يكتفى به ان يزرع الحبوب ايضا ارضنا بغيره ما يكتفى به ان يزرع الحبوب ايضا ارضنا بغيره ما يكتفى به ان يزرع الحبوب ايضا
وهو قوله ولودفع الى **م** خلافا لغيره ما يكتفى به ان يزرع الحبوب ايضا ارضنا بغيره ما يكتفى به ان يزرع الحبوب ايضا ارضنا بغيره ما يكتفى به ان يزرع الحبوب ايضا
م فان لم يجر في السنة فكل شهر بغير السنة على ثلثون في السنة وان لم يجر في السنة فكل شهر بغير السنة على ثلثون في السنة وان لم يجر في السنة فكل شهر بغير السنة على ثلثون
لكنه على ما **م** فان زرعه لم يجر في السنة فكل شهر بغير السنة على ثلثون في السنة وان لم يجر في السنة فكل شهر بغير السنة على ثلثون في السنة وان لم يجر في السنة فكل شهر بغير السنة على ثلثون
لا بعد صبي او بعد الفيل **م** ومن استأجر جلا الى مصر ولم يسم حله قبل العقد فتنقض العقد **م** لان الاجازة فاسدة فالعين
امانة كذا في الصحيح وان بلغه فله المسمى **م** اي ان كان كذا ذكرنا في مسألة الزرع **م** فان خاصا قبل الزرع والحق ينقض الى ان
خاصم لتعاقدان قبل الزرع في مسألة اجازة الارض بل اذكر الزرع وقبل الجرح في هذه المسئلة تنقض القاضي العقد **م**
بلازمة الاجابة الاجبي المختار **م** نحن الله بالعمل فله ان يعمل للعبادة **م** فان دخل الفاني فله ان هذا مبني على سبق لان
الواجب عليان يعمل هذا العمل من غير ان يرضى به **م** الاجبي المختار **م** كذا في بعض النسخ **م** كذا في بعض النسخ **م** كذا في بعض النسخ **م** كذا في بعض النسخ
في يديه وان شرط عليه الضمان به يفتى **م** اعلم ان المتأخر في يديه امانة عندنا **م** وفيه ما قبله في يديه الا بالشرط **م** وفيه ما قبله في يديه الا بالشرط **م** وفيه ما قبله في يديه الا بالشرط
وعندها يفتى **م** اذا ملكك سبيلك بين الاضطرار لكون صفاته والحق القابل ان يسرق والحال انه يفتقر الى الحافة
بغيره عندنا **م** الوديع الذي يكون بالجر فان لم يفتقر الى حافة **م** الوديع الذي يكون بالجر فان لم يفتقر الى حافة **م** الوديع الذي يكون بالجر فان لم يفتقر الى حافة
كالوديع بل ابر اما ان شرط الضمان فغيره **م** الوديع الذي يكون بالجر فان لم يفتقر الى حافة **م** الوديع الذي يكون بالجر فان لم يفتقر الى حافة **م** الوديع الذي يكون بالجر فان لم يفتقر الى حافة
هذا لان شرط الضمان في الوديع باطل يمكن ان يقال ان شرط الضمان من امار كان الأجر في مقابل العمل والخطب جميعا فله ان
الوديع التي لا ابر فيها **م** بل ما قبله بغيره **م** الوديع الذي يكون بالجر فان لم يفتقر الى حافة **م** الوديع الذي يكون بالجر فان لم يفتقر الى حافة **م** الوديع الذي يكون بالجر فان لم يفتقر الى حافة
نفر وان في الاضطرار لانه يعمل بانه لا يكون ان المأمور في العمل الصالح اقول فيمن ان سكره المراد بغيره **م** الوديع الذي يكون بالجر فان لم يفتقر الى حافة **م** الوديع الذي يكون بالجر فان لم يفتقر الى حافة
العقد المختار

عليما يات في الحاشية او علما لا يغفل في هذا المعلوم **١** ولا يصح فيه ادوية طرية او سقون ودابة اي ادوية غرق بربط
او سقون من الدابة بسبب الحمار لان الادوية غير مصنوعة بالعقد بل بالناية وحضانة العقد لا تخلط بالعقلم **٢** والراجح ان
او تضاد لم يجر المعاد فان اكثر من طريق الفوات صحت الحال فيمنه مكان على الدابة او موضع كسر صفة اية **٣** لان لما قرب
الصمان فله وجهان احدهما ان يجعل فعلة بعد بارئ لا ابتداء فان الحمل في واحد ويجعل الاقل باذنه ثم صار بعدا عند الكسر
فيما راينا **٤** والراجح ان الحاشية لا تسلم فيمنه وان لم يعلم به لاجب للمخترعة اوله الغنم وسمى اياه واول الدابة
لغيره والاصح ما تقدم فيه او بعدا وصح ترديد الدابة بالترديد في حالة التوبعارسيا او روبا وصبغة بعصفه او غنم
ووان كان اربط عطار او ذرا او ذرا في الدابة الى كوفة او واطمة وفي هذه الدار او مده وفي حمار كزبرة او صغير عليها او ياب
ما وجد **٥** في ان خا طه فارسيا فبدرهم وروميا فبدرهم واه نكر مده الدار شرا بدرهم او مده شرا بدرهم
وملكه الا ان كان ثلثه ثلثا او في اربعة ثلثا الا كما في البسج غرانه يشترط خيا والتعيب في البسج وروان الاجان لاجان الا
يجب العمل وعند زفر العمل تعيب خلا في البسج فان الترخيص عند البسج يجب ذكره في الحداية مسلة العطار والحداد
وكذا البر والشوخل في اليد يوسف محمد روي الدابة الى كوفة او واسطة احتمال الخلاق مسلة الخياط والصبغ متفق عليها
٦ ولو روي في حالة اليوم او عدا **٧** ان قال ان حلة اليوم فبدرهم وفي غدة بنصف درهم **٨** فله ما سمي خا طه اليوم
وايه من ان خا طه **٩** مده عند حصه وعند ما الزطان جازين **١٠** وعند زفر فاسد لان ذكر اليوم للتخيل وذكر الغد
للتوقيف صحيح في كل يوم تسعين لهما ان كل واحد مقصور فصار كاختلاف النوعين **١١** وان ذكر اليوم ليس للتوقيف لان اجتماع
الوقت بالعقد والعمل فبدرهم قبل ذكره للتعلق بغير الغد سميت **١٢** والراجح في المسماة ان كان زابا
على نصف درهم الخ الزياق وفي الحاشية الصغير الذي ادعاه روم والاصغر من نصف درهم كمن الصبح هو الاول لان الحاشية
نصف درهم والاجان الناصرة ايه الخ لا يادعاه الحاشية **١٣** خا طه اليوم الثالث في المثل لا يادعاه على نصف درهم
١٤ والاب فربما ساجد في الزمة البشيرة والابن في مساجد ايه ما عمل عبد محجور **١٥** عبد محجور نفسه عطاء المسماة الدابة
لا يبرق لان مده الاجان بعد الفراغ صحيح **١٦** لان الفاد لرعاية حق المولى فيجوز الفراغ رعاية حقه في الصبي
وجوب الاب **١٧** ولا يصح ان كل علة عبد غصية فابعد غصية **١٨** غصية اياه العبد فخذ الفاصلة اياه فكله فلا يخلو
عند ايه صمدان العبد لا يرد نفسه كذا ما في يده ولا يكون متعبا ولا يصح لانه مال المولى **١٩** وصح للعبد نفسه باو باخرا
مولاه فاقية **٢٠** هذا بالانفاق **٢١** لان بعد الفراغ يغير ما ذونا كما في **٢٢** ولو ساجد عبد اشترى شرا اياه وشره في العمل
باربعة **٢٣** اياه العبد الشرا الاول باربعة **٢٤** الشرا الثاني **٢٥** وحكم الى ان قال مساجد العبد من مواتي في الحلة

[illegible]

فقد بان فيه بؤس كل منس في الشعر
لما روي عن جبري الذي قد عثر
انه نال كفا مع رسول الله
في السفر انا فابو بكر وعلموه
فلم يبق الشئ من اثارهم
فيهم ولا بعدا من اثارهم
وهذا المذكور في كتاب الجيوش

لعل الامام سلمه بن عبد الله بن
استاذنا في هذا العلم

پیشانی و دست و پا

وصو المالح العايسا ابني
لا يفرح
عندي
في هذا الحال الما عايسا

المغاليبي 2

في يوم الغد

[illegible]

مصدر هو بضم الاء، الينين
فعلت فاعلا
أذا تغيرت راحة
لعدم الاتزان

۱۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الشيخ جابر بن
ابن عبد الله بن
الحسين بن علي
بن ابي طالب
عليه السلام

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

[illegible][illegible]

[illegible]

الشيخ
المفتي
الحاج
عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الوهاب

١٥
لا اله الا الله
محمد رسول الله

الله

(الله)

طوبى له ما لا
لحيه به ما مشوع
نعم الماعام
بها.

انتم لان
الحق انما كان
افعال الامم من قرون
شاه

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

طاوله فقال ارجاز
لا تكتب لا يصح الكتاب لانه
لحق والحق لا يعلني

هذا الكتاب
مكتبة
الشيخ
الشيخ

10

[illegible]

الشيخ في صوت ترويح بنته منه وقوله معاودة يكره ان يكون قريبا او حلالا من التي ترويح اي حال كون التي ترويح تعويضا لهذا العقد
بذكر العقد وذكر العقد هذا ولزم منه مثل ما لم يجمع عند علي ابو حنيفة ان يكره الوطى ولم يذكر الخلع لانه اذا واطى
ضيقه او دلاله من الخلق دالة الوطى اقامة الداعي منكم المدعى وقوله او موت اي موت الزوج او الزوجة وعبارته
المتحصن او صحيح النكاح بلا ذكره ومع نفيه بشي غير ما استوفى ويجوز ان يشبه بوجوب مثل كذا او صفة فالوسط او قيمة
اي صحيح النكاح ويجوز ان يفسد فبالوسط او قيمة لا يزيد على نصفه ولا ينقص عن ثلثه اي لا تزيد على نصف من المثل
ولا ينقص عن ثلثه ^{الزوج} درهم ^{منه} ويجوز كاله في الصحيح ^{منه} لعله على الموضع يزوج الله عند كل من فقهه بحال المهر ^{منه} من دبره فوطى وموطى
بطلاق قبل الوطى والخلق ^{منه} اي في الصوت المذكورة ومنه بلا ذكره ^{منه} وفي خدمته الزوج العبد المسمى اي كسب من اهل

[illegible][illegible]

١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩

[illegible][illegible][illegible]

من قال ان طالق لا يقع مع عدم الطلاق...

من قال ان طالق لا يقع مع عدم الطلاق... فان طالق لا يقع مع عدم الطلاق... فان طالق لا يقع مع عدم الطلاق...

من قال ان طالق لا يقع مع عدم الطلاق... فان طالق لا يقع مع عدم الطلاق...

من قال ان طالق لا يقع مع عدم الطلاق... فان طالق لا يقع مع عدم الطلاق...

من قال ان طالق لا يقع مع عدم الطلاق... فان طالق لا يقع مع عدم الطلاق...

من قال ان طالق لا يقع مع عدم الطلاق...

من قال ان طالق لا يقع مع عدم الطلاق... فان طالق لا يقع مع عدم الطلاق... فان طالق لا يقع مع عدم الطلاق...

من قال ان طالق لا يقع مع عدم الطلاق... فان طالق لا يقع مع عدم الطلاق...

من قال ان طالق لا يقع مع عدم الطلاق... فان طالق لا يقع مع عدم الطلاق...

من قال ان طالق لا يقع مع عدم الطلاق... فان طالق لا يقع مع عدم الطلاق...

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لولا
 أن هدانا الله

[illegible][illegible]

باب في الطلاق

بالرجوع وان لا يدخل عليها حتى يوفرنها ان لم يقصد رجوعها ولو ادعى بعد العدة الرجوع فيها وصدرت منه رجوعه
وان كذبته فلا ولا يمين عليه عند رجوعه من الرجوع من الاشياء التي لا يمين فيها عند رجوعه فان قال رجعت فقلت
عند رجوعه لم يكن له المدة من قبل انقض العدة فالمرأة تصدق في اجبارها بانقضاء العدة وهذا عند
وان عند رجوعه الرجوع لا يملك الرجوع بانقضاء العدة فالظاهر بقاها في الزوج امه اخرج بعد العدة بالرجوع
فيما يستيد وكذا في الرجوع فان العدة لها عند رجوعه اما عند رجوعه المولى او قال رجعت فقلت عذرت وانكرا
سوى الزوج والسيد يمين العدة والنفقة واما في العدة العشرة بغير طلاق او طلاقا لا يمين عليها وقت فرض
او يمين فليس ولا يمين على عتق راجع وفما دونه لا يمين عليه ما دون العتق في الرجوع لان اعتبار المادون
العتق مكانا انقضت وقت عتقها ولو طلق حاملا او من ولدت منك وطهرها فله الرجوع ان اذ اطلق امرأته حاملا
فاكر وطهرها فله الرجوع اقول في قوله فله الرجوع تمام لان وجه الجملة وقت الطلاق انما يكون اذا ولدت لاقول من حيث
وقت الطلاق اذا ولدت انقضت العدة فلا يملك الرجوع فيكون المراد الرجوع قبل وضع الحمل فكذلك اذا انزل رجوع قبل وضع
الحمل فولدت لاقول من حيث انقضت الرجوع السابقة ولا ياد انه قبل الرجوع قبل وضع الحمل لانما انكر الوطى والشرع لا يملك
بعد الحمل وقت الطلاق بل انما يملك اذا ولدت لاقول من حيث انقضت الرجوع وقت الطلاق فلم يوجد كذب بالشريعة قبل وضع الحمل
فالحصول لنسبها من خلق حاملا منكر وطهرها فراجح ما جازت بولده لاقول من حيث انقضت الرجوع واما مسئلة الولادة
فصورتها ان اطلق امرأته التي ولدت قبل الطلاق منكر وطهرها فله الرجوع وانما في الرجوع من مسلك الجملة والوالد مع
انكس الوطى لان الشريعة كذب في انكار الوطى لان الولد للزنا من غير طهرها وانكر فلا يملك الرجوع لان انكر الوطى
فلم يوجد كذب بالشريعة انكرا فبذلك ترجح عليه وانما يتكلم المهر بما خلقه لانها سالت اليه العقدة على لانه يقضي
العقد عليها بوطنها فان طهرها فراجح ما جازت بولده لاقول من حيث انقضت الرجوع وقت الطلاق
صورتها ان طهرها بامانة وانكر طهرها لم يملك فراجح ما جازت بولده لاقول من حيث انقضت الرجوع وقت الطلاق
نسب من الولد اذ لم يوفى بانقضاء العدة والولد يبقى في البطن هذه المدة فلا بد من ان يجعل الزوج وطهرها قبل
الطلاق لا بعد لانه لو لم يطهرها قبل الطلاق يزول المكبر بفضل الطلاق فمكرن الاول بعد الطلاق ثم انما يمينه في فعله
المعتمد فاذا جعل ما قبل الطلاق بغير الرجوع ولو قال اذا ولدت فقلت طالق فولدت ثم انما يمينه في رجوعه
سواء او يمينه ان يكون بين الولادة الاولى والثانية سنة اشهر او اكثر اما اذا كان اقل من سنة يكون بغير رجوع
لانه طلق بالولادة الاولى لم يولد الثانية دون علمه ان رجوعها بعد الولادة الاولى لكون الوطى حلالا لانه اذا ولدت

المسألة
في الرجوع

في الرجوع

في الرجوع

في الرجوع

في الرجوع

باب في الطلاق

باب في الطلاق

الولادتين بيطن واحد لا يثبت الرجوع لان مطلق الولد كان قبل الولادة الاولى ووطئ ولدته وولدت ثلثة بيطن
قلت والولادتين رجوعا كالتالي وعليها العدة باليمين اربعة الطلاق الى ان يولد الولد الثاني ومطلق الرجوع
لغيره الزوج رجوعه والابن فرجعت بيطن واحد وطهرها من عندنا واما عندنا في طهرها ومطلق الرجوع
في طهرها بالرجوع عندنا الوطى بغير رجوع وكذا في ثلثة بيطن واحد وطهرها وولدت ثلثة بيطن
حتى يطهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع
بمجرد انكساح عند لا يملك حتى تنكح زوجا غيره او تنكح حرة او تنكح مملوكة او تنكح مملوكة او تنكح مملوكة
التحليل بدفع الوطى الى النكاح المسمى المشهور حتى لو قضى الوطى لا يملك الرجوع والاشهر في طهرها بغير رجوع
منه ولا بد من نكاح كذا في طهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع
وعادت الى بعد عادت بثلث خلافا في المبالغة بثلث لو طهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع
في طهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع
موقوف يمنع وطى الزوج مدة رابعة الايام طهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع
لا افر بكونه الا اربعة اشهر الاول مؤبد وان في خوفه بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع
او عدى عن ذلك الى ان فرجعت المدة حيث وجب الكفارة في طهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع
سواء لم يفرجها بامانة واحدة وسقط الخلف من نكاحها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع
اشهر تبين ثانيا ان نكاحها بغير رجوع اشهر تبين ثانيا ان نكاحها بغير رجوع اشهر تبين ثانيا ان نكاحها بغير رجوع
بلا في طهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع
في الخلف المؤبد اذا وقع ثلث تطلق من غير رجوع بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع
ان وفراحت تحت الكفارة لهما العيني ولو لم يفرجها بالابن بالابن لا يملك الرجوع وكذا في طهرها بغير رجوع
الخلف غير طلاقها بغير الخلف من نكاحها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع
ابن لا يملك الرجوع وكذا في طهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع
والله لا افر بكونه بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع
اشهر لا يملك الرجوع وكذا في طهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع
نكاحها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع وكذا في طهرها بغير رجوع

باب في الطلاق

باب في الطلاق

باب في الطلاق

باب في الطلاق

باب في الطلاق

باب في الطلاق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نورا
للنفس والهدى للقلوب
والنور للعلم والهدى للقلوب
والنور للعلم والهدى للقلوب

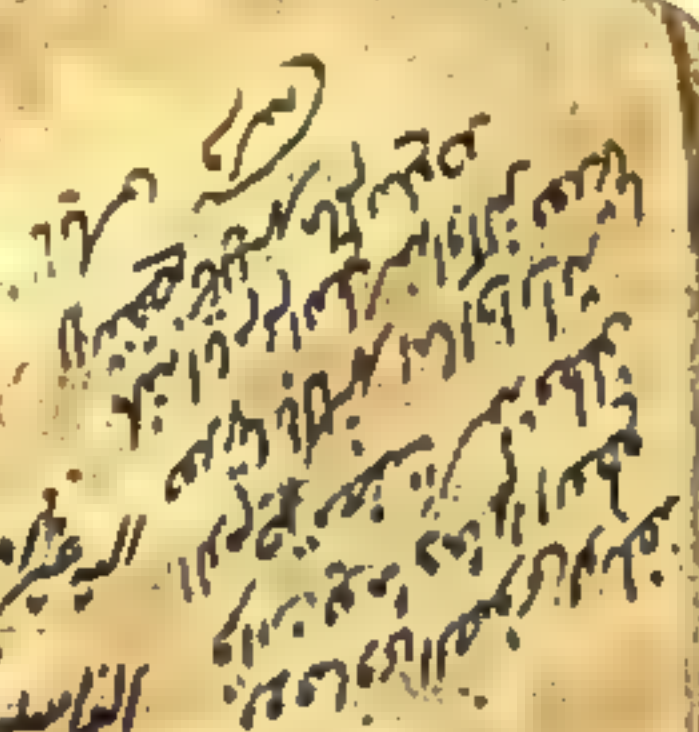
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نورا
للنفس والهدى للقلوب
والنور للعلم والهدى للقلوب
والنور للعلم والهدى للقلوب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نورا
للنفس والهدى للقلوب
والنور للعلم والهدى للقلوب
والنور للعلم والهدى للقلوب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نورا
للنفس والهدى للقلوب
والنور للعلم والهدى للقلوب
والنور للعلم والهدى للقلوب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نورا
للنفس والهدى للقلوب
والنور للعلم والهدى للقلوب
والنور للعلم والهدى للقلوب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نورا
للنفس والهدى للقلوب
والنور للعلم والهدى للقلوب
والنور للعلم والهدى للقلوب



زوجه

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

106.

[illegible]

الطلاق بانهما كانا
المطهر والمطهرة حرزنا
الوام والاولاد كلهم بينهما امرنا
ننته قادراً على الجلود حرزنا
من دموع البنت

الملك

لانا الكاهن وكنيسة
قوتنا بغيرت الرب
والاخوة الامم الارمن

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

161

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and dark smudges or stains, particularly along the left edge and bottom. The binding edge on the left is visible, showing the stitching or glue of the book's spine. There is no text or other markings on the page.

محمد ابراهيم العتيق

٥٧
النفقة
محمّد بن النفقة والدة

راسطاً
 البعد من الموضع
 في الزمان إلى الموضع
 الكون

[illegible]

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a dark, irregular stain near the bottom left corner. A small, dark mark is visible near the top center. The left edge of the page shows the binding of the book.

[illegible][illegible]

وعمد الموازنة في البين وبينه من جهة
فانما نعم وكان صورة تلك الموازنة في كل لون قولها والى
وانما على ما لا يخفى معلوم بانصاف كل لون ذلك ملا فلو لم يكن
في موازنه سوادى اقلدى

والله اعلم بالصواب فان الحق باخراجه متعلق
واقول في باب الغشج واخره من كلام متعلق
بالغشج سوادى اقلدى

في البياض مفرق ان السبيح لان الولد النعلون من مائتين
فيسئل منكم

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

فمن بعد ذلك فاعلموا انهم قد
استشهدوا فاعلموا انهم قد
استشهدوا فاعلموا انهم قد

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي الدنيا والآخرة

یا جامع

[illegible]

۱۰۰ وان كان الاثر
فمن بعضهم

五

برائے خصوصی جج

من صار قطع كماله من سقوط عصمة و قطع عبد اقر بقره و ردت المال بها هذا عند بعض من يفسر عند زفر
لا يقطع من غير فصل لان اقرار العبد بالرد والقصاص لا يصح عنده ولزكن ما دون فان الاذن لم يتناول اما زفر لئلا
فان كان ما دون ما يصح فيه المال وان كان غير ذلك لا واما عند ما فان كان ما دون ما يقطع ويرد المال وان كان غير ذلك لا يقطع
ان كان الموقوف ان كان مال كما يصح اقراره لان الواجب لئلا يقطع واقران به يقيم وان كان ما يصح عنده حصة يقطع ويرد
الموقوف وعند بعض يقطع ولا يرد وعند بعض لا يقطع ولا يرد فتعقد لفران اقرار بما يوجب تلف لعضائه كذا
يتفرده المولى بغير ماله في الآخرة فوق حر المولى وان قال في صدرك ان ثبت لنفسه بعض المال بغير اقراره
اسلامه فهو ليس بغير ماله في الآخرة فذكر شيئا نادرا لا يصح ان يبين عليه الاحكام ثم بعد ذلك الاصل عند زفر العين والقطع
تبع له رغبة الدعوى وثبوت المال بلا قطع من غير اقرار العبد بخبره بالماله لا يصح فلا يثبت تبعه وهو القطع فكذا القطع
ليثبت لرد العين لان رد المال ضمان الحلي والقطع به الفاعل فابو يوسف يجعل اقراره بغير اقراره في نفسه
وهو القطع لا يثبت لرد المال وصوره المال فابو يوسف جعل الفاعل اصلا لان المال شرط وما قطع به ان يرد والالا
يقطع ولا التلف ان قال وان اتلف اقراره في رواية لم يثبت له حصة اية في الضمان ولا التمسك به عند ان في بعض البلاء
والتمسك لا ينفذ القطع والضمان يجمعان لان الضمان بنا على عصمة المال وفيه نقول بانتمنا العصمة الى الدماء
انما كان مقصودا للعبد فاذا ورد عليه الرد اوجب لنا رد المثل ولو جازى الشرع في الجناية وردت على حق الزرع
ففي حال الرد صار المال مقصودا صلا للشرع فلم يبق مقصودا حق العبد في الضمان ولا يضر من سرق من سرق وان يقطع
بما لا يوجب ضمانا المسروق منهم ان يقطع لاهل الاصل او لغيره البعض في قطع لاهلهم فكذا
عند بعضه وعند بعضه ما يقطع ضمان من قطع لاهل الاصل او لغيره بما لا يوجب ضمانا وقطع من سرق مكرق
في الدار لم يقطع وانما يقطع اذا بلغ الشقوق نصا بالسرقه وعند بعضه لا يقطع لان النوب صار ملكا للسارق لا لغيره
الناظر لما ان الاصل ليس بالملك وانما هو بالملك فزوجه او الضمان كذا لا يجمع البلاء في مكرق شخص واحد ومنه لا يورث
الشبهة لان سرق ثوبا قد يقطع فلا يرد لان السرقته على اليد والقطع فيه ومن جعل مكرق درلهم او دنا يقطع ويرد
وعند بعضه لا يقطع عند ما لا يرد مما لان الضقة متقنة عند ما ضمان شيئا له فان سرقه فقطع فلا يرد ولا
ضمان ولا يرد سرقه او سرق ثوبا فبعضه او فقطع لا يرد النوب وان سكر فلا ضمان وعند زفر يورث النوب ويعل
ما زاد الصنع وان سرقه عند بعضه يكون السوا نقصا فلا يقطع من الماله وكذا عند زفر في الحرة فكذا الصنع
لا يقطع حق المالك وعند زفر لا يرد فان السوا زيادة باب قطع القطيع من قصد معصوما على شوم

اي حاله كون القاصد معصوما الى مسلا او ذميا باب قطع القطيع من قصد معصوما على شوم
ما لا يوجب كماله من سرقه يدور عليه من مطلق ان يقطع لاهل الاصل او لغيره باب قطع القطيع من قصد معصوما على شوم
فذكر في هذا بقوله فلا يقطع من غير اقراره لان الواجب لئلا يقطع واقران به يقيم وان كان ما يصح عنده حصة يقطع ويرد
قطع اي لئلا يقطع من غير اقراره لان الواجب لئلا يقطع واقران به يقيم وان كان ما يصح عنده حصة يقطع ويرد
وما ان تلف لا يقطع اي اذا قطع المالك طريق فلا ضمان ما تلفه كذا السرقه الصغرى باب قطع القطيع من قصد معصوما على شوم
احدهم كذا عند بعضه باب قطع القطيع من قصد معصوما على شوم
قبل ان يورث او كان منهم غير مكرق لا يورث من الماله او قطع بعض الماله على البعض وقطع الطريق لئلا يورث او كان منهم
او بين الميراث فلا يقطع لئلا يورث او كان منهم غير مكرق لا يورث من الماله او قطع بعض الماله على البعض وقطع الطريق لئلا يورث او كان منهم
كان من غير عدالة ويكون للولى العفو عند اية يوسف اذ كان بعضهم غير مكلف او صبا او مجنون فبما في العقل الجذليات
واما في المصروفين الميراث اذ كانا في بين ككوفه الحرة فيستحق الفوت غالبا فبما في العقل الجذليات
نهارا بالسلام قد واكنا في الليل سوا بالسلام او غيرهم باب قطع القطيع من قصد معصوما على شوم
القصاص عند زفر حصة المالك باب قطع القطيع من قصد معصوما على شوم
به بعض مقطاع الباقين وان سرقوا لاهل الاصل او لغيره باب قطع القطيع من قصد معصوما على شوم
بلا اذن باب قطع القطيع من قصد معصوما على شوم
فاذا بلغ الحرة اليهم يصير من غيرهم اذ ابيع اليهم بان حنيفه من كان يورث منه بانهم عبالون على المقارعة او بان لم
يعجزوا عن تكا سلاطهم ولم الى زفر من غيرهم على اجمع اهل الماله سرقا وغربا وهذا نظير صفة النوبة يصير ضاعا على
دون من سوا عبيد عن الميراث فان قام بها الاقربون وبعضهم سقطاع الكل ولز بلغ الى الابدان الاقربين ضيقا حقه فاعل
الابدان يقوم بها فان سرق الكل فكل من يبلغ اليه ضيقا يصير في باب قطع القطيع من قصد معصوما على شوم
غلة الماله اذ كان بيت المالك لا يجمع الاما سعار باب الاموال التي من غير طيب انفسهم لتقرى به الغزاة اما اذا لم يكن
فيه شيء فيجعل ذلك فان ظهر او ان سرق ربا من سواهم باب قطع القطيع من قصد معصوما على شوم
وعليه ما عينا اعلم انه لا يرد هذا الحكم على العموم في يد المالك ان يبيعهم من العباد وغيرها ما يبيع لان الكفار انما يبيعون
بالعباد لغنا واما عند من يبيعونهم فبالذي في غيرهم وكذا سوا او عند سوا لانيهم العباد
كنا في المسلمين بل يراونه كلبهم على كلبهم اذا قدر ضا لومائهم واموالهم او قرضوا لومائهم واموالهم

والله في هذا القبح يتقبح
انقام الامر من الناس
لعمري وعلما لكفر والعيب
والنسخ به براسطة عدم الالهية
والمحلية شرعا كصلوة الموت
وبيع الحرام وحكم النهي في بيان
الامر غير مشروع اصلا وما قبحه
في غيره وهو نومان ما يجوز له الخلق
جما كالبغى وقت الغداز والصلوة
والنهي عن الافعال الحسية يقع
على القسم الاول والنهي عن الافعال
الشعرية يقع على القسم الاخير
ان حكى

الاستاذ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

A ray diagram showing a convex lens. An object, represented by an upward arrow, is placed between the lens and its focal point. Three rays are drawn from the top of the object: one parallel to the principal axis that refracts through the far focal point, one through the optical center that continues straight, and one through the near focal point that refracts parallel to the axis. These rays diverge on the right side, and their backward extensions on the left side intersect to form a larger, upright, virtual image.

4

السلامة جميع بايعي طائفة اربعه بايعي
وسمهم من اهل المدن
طاعة لتمامهم على السلطان
على الحق والامام على الساجد
متكئين في ذلك بناء وبنية
فان لم يكن له بناء وبنية حكم
الانصوص في ذلك الحكم

ورق

در مقام

هذا اذا كان الرد في جميع المولدات
لما فيه من اجابته واما في
بعضها فلا جعل فيها الا في
بعضها بالمولدات

يَعْلَمُ أَنَّكَ الْإِذَاقَ رَغِيًا فَالْجِلْسُ
عَلَى الْمَرْكَبِ وَفِي الْمَانِيَةِ الْتَوَلَّى
وَبِهِ قَسَمُ أَفْأَلَا سَتُفِيْلَا سَهَابًا
وَالْحَبَابُ سَهَابًا لَمْ أَجِزْ وَأَلَا تَفِي
فَكَيْفَ يَجِيءُ الْيَوْمَ ١٢

مجلس العلماء

אשר יצאנו ממצרים

فلا تتركوا هذه النعمان التي هي من الله تعالى ولا تنسوها
أصواتها بل اذكرونها في كل وقت وحين

بسم الله الرحمن الرحيم

مکتبہ اسلامیہ لاہور

محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

بنگال

في الكلام

الرفقة في دار الرويت

[illegible]

الاول في قوله لا يملكه الله تعالى...
والثاني في قوله لا يملكه الله تعالى...
والثالث في قوله لا يملكه الله تعالى...

والله بلا تسلية يملكه لا قبلها لان هذه الصفات لا تليها...
الاول في قوله لا يملكه الله تعالى...
والثاني في قوله لا يملكه الله تعالى...
والثالث في قوله لا يملكه الله تعالى...

الاول في قوله لا يملكه الله تعالى...
والثاني في قوله لا يملكه الله تعالى...
والثالث في قوله لا يملكه الله تعالى...

اي عند البائع والمشتري...
عند البائع والمشتري...
عند البائع والمشتري...

في الحق فقال زمان الخط صورة ان الباع في جيب الطعام الى البلد فيطرحه الى رجل يسكن البلد فيبيع من اصل البلد فيحق في البلد
بكي في ايام الغرة والباع عند ان يبيع في موضع حرم من بلاء حتى يحسن هذا عند له حصة في ما اعتداه ولو كان
الترابعية ولان لا يكون بين امره ما بدون اللزوم فانه حرم قال اذ ذكره ولو كان يبيع نافدا لا يمكن الاعتدال ولو كان يبيع
لرفع احد ما بالمانية والرد بالعيب الكبير باب الاقالة من يبيع من حقنا المتعدين الاقالة في حق المتعدي
بيع من حق غيره ما اعتداه صفا في المكن جعلها فحقها تبطل وفيما انه يبيع من الثالثة في الشفعة بالاقالان الشفع
لانهما وحيثما لا يبيع من الله فانه ثلثهما وعند ايه يوسف يبيع فان لم يكن جعلها يبيع فحقا فان لم يكن تبطل
وعند محمد عكر هذا تبطل بعد ولان الجميع هذا تقريب كونها فحقا او بعد ولان لا يمكن الشفع تبطل عند حصة عند الشفعة في
لا تبطل لانها تكون بتمام وصحت قبل التي الاولى وان شرط غير ذلك اكثر منه اي اذا قلنا لا اعلم غير ذلك الاولى او على اكثر منه
هذا به حصة الشفع الاول لان الاقالة في حق عند الشفع لا يكون الا على الاول فكذا لا شرط فاسد والاقالان عند
بالخط الناس فحق الاقار تبطل الخط وعند ما يكون بتمام كالمسح وكذا في الاقالة الا اذا تعيب في كذا في الاقالة
اذا قلنا لا اعلم اقل منه الا اذا تعيب في الاقل وهذا عند حصة كذا عند يوسف يكون بتمام الاقل فان اصل عند ايه
وعند محمد يكون فحقا الشفع الاول لانه يكون عن بعض الشفع الاول ولو سكت الكل واقله كان فحقا هذا الاول الا اذا حجب
فانه في الاقل ولم ينعها صلا كان الشفع في البيع وملاك بعضه منع بقدر باب المراجعة والتولية المراجعة
بيع المشتري بغيره وفضل التولية ببيع به بتمام فضل المراجعة هي ان يشترط ان يبيع بالثمن الذي اشترى به مع حفظ معلوم
والتولية ان يشترط ان يذكر الثمن بالفضل وشرط المراجعة ان يبيّن ان فائدة من ذلك البيع ان الشفع يعتقد على فعل الذم
مبطل في مثل ما اشترى به هو او بغيره مع فضل وهذا المعنى ان يبيّن فوات الامتثال دون ذم الثمن في طلب المراجعة
من غير اعتبار ما لبثها وايضا القيمة هي بولته ومبنى الجهن على الامانة ولا ضم اليه القصار والبيع والاطران والقتل
الغنة لكن يقول قام على كذا الشترية كذا فان لم يكن في حياته في المراجعة اخره بغيره او رده في التولية خط من غنة
وعند يوسف خط فيها وعند محمد خير قيمها فان اشترى فانها بعد بيع يبرح فان راى خط من غنة عارض وان اشترى في الزرع
الغن لم يبرح اذا اشترى بغيره وباعه بغيره عشم كمنه فانها بغيره فانه ان باعه من اجتهت فقام على بغيره وكذا
في المراجعة

[illegible]

11

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, starting with "وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ".

الافلاک الخمسة

١٢١
 فَمَا لَمْ يَكُنْ لَكَ
 لِقَاءُ رَبِّكَ

المختار

والمحكمة
تأليفه
والاذا
الجنة
الحق
نظروا
المرء

2006

11

مفتاح

عبدالعزیز علی گڑھی

هذا هو الحق لا يفتقر الى دليل ولا يحتاج الى برهان...
والله اعلم بالصواب

او باي ايسر الزوايا المتقابلة المتقابلة...
الاختلاف فيكون فيكون...
والله اعلم بالصواب

المتقابلة المتقابلة...
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق لا يفتقر الى دليل ولا يحتاج الى برهان...
والله اعلم بالصواب

او باي ايسر الزوايا المتقابلة المتقابلة...
الاختلاف فيكون فيكون...
والله اعلم بالصواب

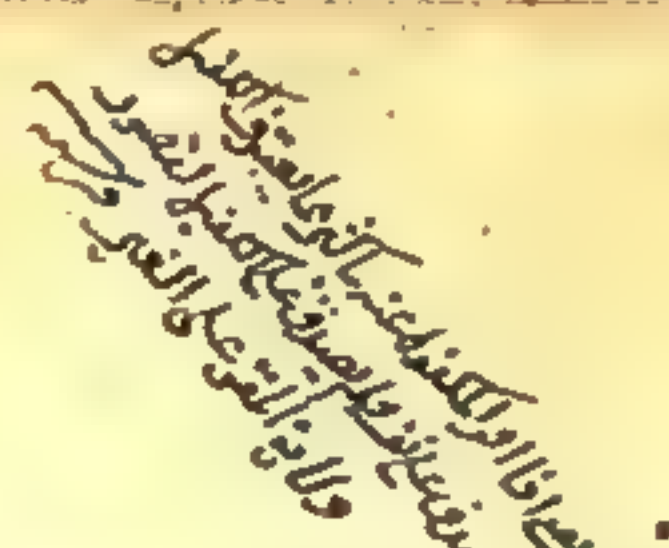
المتقابلة المتقابلة...
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

[illegible]

لان العقد صحيح وهذا الشرط البقاء فكون ضعيفين فنزاع فيه بل لما كان السلم لا يجوز خيار الشرط وخيار
 الردية لانها تبطلان تمام التسليم بخلاف خيار العينة لا يمنع تمامه ولو استقطا خيار الشرط قبل الاقباض صح خلافا لغيره
 ٢ ولم يخرج التفرع من السلم في الشركة والتولية بل قبضة مستوفى الشركة ان يقول ربنا سلم لانه اعطيت نصفه وليس
 للمالك يكون نصف السلم فيه كد صورته التولية ان يقول اعطيت مثل ما اعطيت السلم اليه حتى يكون السلم فيه كد صورته التولية
 ٣ وكس المال ان يعطى كس المال لغيره ومن صورته التولية ان يعطى كس المال لغيره وكذا ان يبيع السلم لغيره
بعد الاقباض فيقبضه فالعقد صحيح لا يفسد بالبيع لاننا اخذنا السلم فيه عما تقدم من القبض على العقد ولو لم يملكه
 على تقدير اقاله العقد ولو لم يملكه كذا وامر برب السلم بقبضه قبضا او ببيع لاننا اخذنا السلم فيه عما تقدم من القبض على العقد ولو لم يملكه
 ان يجرى فيه كس المال ولو لم يملكه كذا وامر برب السلم بقبضه قبضا او ببيع لاننا اخذنا السلم فيه عما تقدم من القبض على العقد ولو لم يملكه
 لان التفرع عاربه فقبضه من جهة ربه على ان ما يقبضه من السلم ايضا عين حقه للمالك او ببيع لاننا اخذنا السلم فيه عما تقدم من القبض على العقد ولو لم يملكه
 بقبضه والسلم غير حقه لان الدين غير العيني فالسلم ان جعله عينه فزوجه للمالك ان يكون استند لا يكون عينه فجميع المصالح هي حقه
 لا يكون عينه فكونه قابضا عند العيني عوضا عن الدين وكذا ان يبيع السلم لغيره وكذا ان يبيع السلم لغيره وكذا ان يبيع السلم لغيره
ثم لنفسه قوله وكذا ان يبيع السلم لغيره وكذا ان يبيع السلم لغيره وكذا ان يبيع السلم لغيره وكذا ان يبيع السلم لغيره
 فالتسليم للمالك انما له لاجل نفسه وان يبيع لغيره فله في السلم باي وجه يبيع ولو كان السلم البعير فرب السلم باي وجه يبيع ولو كان السلم البعير
 الباع يفرقه او يبيعه باي المشتري لم يملك قبضا لان السلم باي وجه يبيع فرب السلم باي وجه يبيع لان السلم باي وجه يبيع
 لم يملك قبضا فله في السلم لاجل ملكه في ظرف استغفار من ربه السلم وفي البيع لم يبيع امر المشتري لانه استغفار في ظرف الاستغفار
 ولم يقبضه فيكون في يد الباع وكذا الخطا الذي فيه وانما قال بغيره لو كان حاضرا يكون قبضا لان فعله يستعمل البعير ولو كان السلم البعير
فقط والمشتري باي وجه يبيع ولو كان السلم البعير فله في السلم لاجل ملكه في ظرف استغفار من ربه السلم وفي البيع لم يبيع امر المشتري لانه استغفار في ظرف الاستغفار
 العين بالشراف فهو مصادف ملكه ولو كان السلم البعير فله في السلم لاجل ملكه في ظرف استغفار من ربه السلم وفي البيع لم يبيع امر المشتري لانه استغفار في ظرف الاستغفار
 عند حصوله او المسمى بالرجل ان يبيع السلم لغيره او المسمى بالرجل فله في السلم لاجل ملكه في ظرف استغفار من ربه السلم وفي البيع لم يبيع امر المشتري لانه استغفار في ظرف الاستغفار
 فان بدا بالبيع كان قبضا لباي اتجاه العين فله في السلم لاجل ملكه في ظرف استغفار من ربه السلم وفي البيع لم يبيع امر المشتري لانه استغفار في ظرف الاستغفار
 قابضا لان الذي لم يبيع في الدين فلم يصب قبضا لا في غير الباع فله في السلم لاجل ملكه في ظرف استغفار من ربه السلم وفي البيع لم يبيع امر المشتري لانه استغفار في ظرف الاستغفار
 البيع وعند المشتري باليمين ان شاء انتفضا ببيع ان شاء اذ اذ كان في الخطا لم يملكه عند السلم ولو لم يملكه

[illegible][illegible]



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الملك" (the king).

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is written in a cursive style and is partially obscured by the binding of the book.

اول وصال

منه وادخله الى القلعة
 مع خفيه واصل
 على القلعة

اولا عبور از دروغ به حقیقت
ثانیا عبور از حقیقت به حقیقت
ثالثا عبور از حقیقت به حقیقت
رابعا عبور از حقیقت به حقیقت
خامسا عبور از حقیقت به حقیقت
سادسا عبور از حقیقت به حقیقت
سپسا عبور از حقیقت به حقیقت
ثامنا عبور از حقیقت به حقیقت
ثانیا عبور از حقیقت به حقیقت
ثالثا عبور از حقیقت به حقیقت
رابعا عبور از حقیقت به حقیقت
خامسا عبور از حقیقت به حقیقت
سادسا عبور از حقیقت به حقیقت
سپسا عبور از حقیقت به حقیقت
ثامنا عبور از حقیقت به حقیقت

المكره من الاذن مع بيان سر الاذن هو الصبي
لا وجه له ولا وياي القيد بالمرم دونها

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

الحمد لله الذي افاض علينا هذه النعمة
والحمد لله الذي افاض علينا هذه النعمة
والحمد لله الذي افاض علينا هذه النعمة
والحمد لله الذي افاض علينا هذه النعمة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

[illegible]

المقالة في نقد الشيفان والشيخ محمد
علاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن
ابن عبد الله بن عبد الرحمن
ابن عبد الله بن عبد الرحمن

الكتاب الذي في يدي هذا هو الكتاب الذي في يدي
الذي في يدي هذا هو الكتاب الذي في يدي

تعلیق البراد
وشرحها وادغامها
کنهات الجواهر
ص ۱۰۰

أمره أن لا يخرج من الدار إلى الغيبى

(Faint handwritten notes at the bottom of the page)

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

1

لو كان المودع
في المودعة والزوجة
تأخذ من مودعة لها
النفقة وما في
منها كنفلا

لأنه مضمون في ذمته ولو وضع في يد غيره كان امانة قال الاول اولى ووجهه لو فرض منه عند طهر انفاقا ووصية بثلث ماله على كل من اوصاه
او ما امكن صدقة على حال التركة وعندنا عندنا فمضمون على كل من اوصاه كوصية للطلاق النقطه وحيثما عثرنا اياها بالعهدين
قال لم يجد الا اذا كان اسما منقولة فاما مكرها لا تصدق بها اذا قيل المحرم من كذا فمضمون على كل من اوصاه كوصية للطلاق النقطه وحيثما عثرنا اياها بالعهدين
الوصية على غيره واكثر من كذا وصاحب التقياء الى وصول ارتفاعه واكثر من كذا سنة وصاحب العتق الى وصول مال تجارة او ما امكن صدقة على حال التركة
بالعلم الوضعي ببلد التوكيل اي اذا جعل شخصا وصيا بعد موته ولم يعلم الوصي بذلك فمضمون على كل من اوصاه كوصية للطلاق النقطه وحيثما عثرنا اياها بالعهدين
بالبائع ولم يعلم الوكيل ببيع ذلك لا يجوز بيعه وعندنا بفسخه لا يجوز بيع الوصي بغير علمه او ما امكن صدقة على حال التركة
ولعلم السيد بجنابية عبده والشفيع بالبائع والكبير بالنكاح وسلم لم يملكه بالشرايع لا للصحبة التوكيل اي اذا عثرنا اياها بالعهدين
فانصرف بذلك عدله او مستوران لا يصح دفعه بعد ذلك ولو اوضح في فسق او مستور حاله لا اعتبار بالجنابية في كونه نكرا وكذا اذا
عبد خطا فاعلم السيد بجنابية باجتماع عدله او مستورين ببيع السيد عبدا يكون في ذلك النكاح وكذا اذا علم الشفيع ببيع الدار فكت
ان اوضح عدله او مستوران يكون مسكوتة تسليما وكذا اذا علم الكبير بالنكاح اذا فسكت المسلم الذي لم يملكه لا اوضح عدله او مستورين
يجب عليه الشرايع اما صحة التوكيل لا شرط الا ذكره في اذا اوضحه في سوابق فلان حكمه بالبائع بغيره وذكره لانه لا يشترط
العدد والعدالة عالها لانها الزام محض فلا بد من التوكيل اما التوكيل فليس فيه الزام اصلا ولا يشترط فيه شيء من وضع
ان هذه اى العدد والعدالة وامكنه الوكيل وفي غايته من وجوه من حيث ان لا يبيع له ولاية الشرف يكون الزام
غيره من حيث ان لا يملكه ويشترط في العبد ان لا يملك له اذ اوضحه في سوابق ولا يصح في اوصيه ان يبيع عبدا للغير
اي ببيع عبد المملوك لاجل الدين واذا عثرنا عندنا اي العبد في بيعه على الغرماء لان عدله الرجوع على القاضي
مضمون الغرامة لان القاضي قد عمل لهم وامين القاضي كالباع وان باع الوصي لهما في فاضل كافي العبد او ماله قبل قبضه
فضاعف الغرامة رجوع المشرى على الوصي وعدله الغرماء اي لان المعاقد هو الوصي فعلى الرجوع والوصي يرجع عليهم لانه
عمل الاجلهم ولو اوصى كفايا عالم عدله فيجعل قضيه ببيع على مدين ربح او قطيع او فري وسكن ضله وصدق قاض عدله فاسلم
مسلم فاحسن نفسه ولم يصدق قطيعا القاضي اما عالم عدله او حاكم عدله قالا اول ابن قال قضيت بقطيعه بذئذ
فاقطع يده بانه كان قطع يده والعاصي ان قال هذا للابدان متساوية اي في نفسه او بوجهه فقد يده
ممنز لقطع يده واما الاخيران فلا يقبل قولهما وصدق قاض غيره وقال لزيد اخذت منك الف قضيت به ولو وقررت
اليه او قال قضيت بقطيعه بذئذ وعلى زيد اخذ وقطع ظمها او فيكون فضا لان زيدا او فيكون الاخذ
والقضا بقطع يده زمان فضا فانظر ان القاضي لما نظم قاله للقاضي اما اذا لم يقر بكونه في زمان فضا فانظر ان القاضي

[illegible]

291

على الطريق اوبيا كل منيا ونظير سبيلك الى الصحابة والعلماء المجتهدين المخلصين رصوا الله عليهم جميعا ولو شهدنا بان لا
 اوصى الله نبيه بعبودية صحت وان انكر لا يثبت ان لا يجعل ديننا وصيانه الفكره وهو يدعي انه وصي موت شهدا وقال قال
 وهو يدعي انه لانه لو انكر لا يتقبل الشهادتهم كثيرا وبأبني الكيف مدونية والكوصي لها وصيته على الاصلها اي صح شهادته
 نعمير بولوا ادا ادعى لبيدانه وصيته وان شهد ان ابا جبا الغائب وكله بغير دينه وادعى الوكيل اوجدهت كمال القاضي
 على الوكيل عن الغائب ولو ثبت بغيره فلا يمكن بثبوتها لكن بالنسبة خلاف الاصل لان الوصية اذا ادعى يكون قبوله
 الشهادتين البصري والعاصي على ذلك كالتسليم في جرد وهو ما يقتضي ان مدركه يوجب حقا للشعره والعبد
 من غير خلاف او اكل ربوا او انه لم يتجرهم صون المسئلة اذ اقام البينة على العدالة فاقام الخصم البينة على الجرح ان كان
 به حادي والاف بينة الجرح وان اقامت ان صون المسئلة لانه لو لم يتم البينة على العدالة فاجبر بخبره ان الشهادتين في او اكل الو
 فان كان الجرح قبل ثبوت العدالة لا يثبت الجرح الا فاجبر بخبره ان الشهادتين في او اكل الو
 انهم او علم انهم عبيد او مدون في قذف او شارب خمر او ذقة او شركاء المدعى او انه لم يتجرهم لان الاقرار بما يدخل في
 ذلك عاصي على شدة او اذ صالحتهم على كذا ودفعته اليهم على ان لا يشهدوا على من شهدوا على من شهدوا على من شهدوا
 الزور وممن شهدوا او اذ صالحتهم على كذا ودفعته اليهم على ان لا يشهدوا على من شهدوا على من شهدوا على من شهدوا

لا يمانعنا على الانفاقا ومنه
 لا اله الا انت والاعوان عطف احوالها
 على الفقر والعطف بقوله الاول

اما ان قال كان اصله في الف ومائة لكن استوفيت المائة او ابراهه عنها فبطلت الشهادة المطلقة ونقصت مائة
ومائة وعشرون اي كراهة احد ما بطله والآخر مطلقه ونقصت شهادته احد ما بطله والآخر مائة وعشرون فان الشهادة
مقبولة اتفاقا لان اتفاقا على الالف والالف مائة ولا يمكن قولها الا في وقت واحد فلو كانا متفقين على
الالف في شهادة احد ما على الالف والالف مائة فمائة غير متقين وشهادته احد ما بالالف والالف على الفين ولو شهد بالالف
او بغير الفين وولد احد ما قضى كذا ثبتت بالفين وبغير الفين وولد في وقت واحد لان الشهادة الفردية مقبولة الا اذا شهد
بغير الفين ولا يشهد من عليه حتى يغير المدعي بما يقضي بالالف على الفين الذي يعلم قضاء البعض ان لا يشهد حتى يغير المدعي عند البعض
لما يتغير المدعي عليه وذكر الطحاوي في وصايا ابنا ان شهادته لا تقبل وموقوف زفر لان المدعي يكتب من بعد قضاء البعض
قلت الا اذا ثبتت من المستوفى به للجمع القبول ولو شهد بغير الفين في يوم كذا بطلت وكذا ان يقبل في وقت واحد وان يقبل
في يوم كذا في اليوم ثمة ايتان لان احد ما كاذب يبين ويبقى وليست احد ما الا في وقت واحد فان قضى باحد ما قامت
الشهادة دون غيرها لان الاولى ترتب باقتضاء البعض بها فلا تنقض بالثانية ولو شهد بسبعة بقرعة واحدة واختلفوا في ما
ولو اختلفوا في الذكوة لا وعند ما لا يتغير في الوهم وقيل اختلفوا في ثلثين شهادتين كاسود والوجه في الالف السواد
والبيض وقيل في جميع الالوان لان السبعة قد يقع في الثلثين والرأي برأيه من بعد فاللونان بياضان والآخر قواهما
ولو شهد بشهادتين او ثلثين بالالف والالف مائة دون غيرها سوا ما دعي البينة او المشتري لان العقد يختلف باختلاف
الذي يتكون من واحد منها شهادة فرد فلا تقبل وكذا يثبت بالاصل في حق من دخل في العقد والقسم والقرعة
والعمر في ثلثين فلو شهد العبد بيمين في العقد بطلت لان المقصود هو العقد وهو مختلف واليمين
الالف اي المولى في العقد على الماله والى القول في الصلح والصلح على المولى في الرهن والزوجه في الخلع فهو كدعوى المولى
في وجهه ما كان كان احد ما من مختلفين لفظا لا قبلي فلهذا صدق وان كانا متقين فان ادعى المدعي القتل
لا تقبل شهادته البتة بالالف والالف وان ادعى القتل لا تقبل على الاقل وان ادعى القتل لا تقبل لان الدين لا يثبت
باقرار المدعيون فيمكن ان يقر عند احد ما مدعيين بالالف والالف بالالف فيكون ايضا لا يكون اصل الحق هو الاكثر لكنه
قضى الزايد على الالف او ابراهه عند احد ما مدعيين دون الالف فالتمت فيقضي بها ممكن اما منها فالله يثبت بيمينه
العقد والعقد بالالف في العقد بالالف فيقضي على كل واحد شهادة فرد فلا تقبل كذا في الطرف الالف والالف في السبع واول
اللفه وكذا الدين بعد ما اذا ذكروا المدة المقصود هو العقد لا يقبل الشهادة ويؤيد لانه يكون الدعوى من الالف وهو
يدعي الالف فيكون كدعوى الدين مقبيل كما يقبل في دعوى الدين ويصح النكاح بالالف انا واولا دون غيرها هذا
هو الصحيح

انما ان هذا هو المذهب
وهو الاكثر عندنا في
جميع الامور

لا يقبل

هذا خلاف المذهب في
ما كان من الدين
والدين في العقد
والدين في العقد
والدين في العقد

انما ان هذا هو المذهب
وهو الاكثر عندنا في
جميع الامور

انما ان هذا هو المذهب
وهو الاكثر عندنا في
جميع الامور

انما ان هذا هو المذهب
وهو الاكثر عندنا في
جميع الامور

انما ان هذا هو المذهب
وهو الاكثر عندنا في
جميع الامور

انما ان هذا هو المذهب
وهو الاكثر عندنا في
جميع الامور

انما ان هذا هو المذهب
وهو الاكثر عندنا في
جميع الامور

لان المقصود هو العقد في الدين كما سبق وجب الاحتياط ان الماله في الدين تبع والاختلاف فيما بين الاصل والفرع
فيثبت وقوع الاختلاف في الدين بيمينه بالالف ويسمى دعوى الماله او الكراهة الصريح وقد قيل ان الاختلاف في دعوى
الزوجه هو امارة دعوى الزوج ولا تقبل اتفاقا والمقصود منه هو العقد الماله في فانه الزوجه يمكن ان تكون المقصود
هو الماله في الصلح ان الاختلاف في التفسير ولم يزل من هذا المذهب في قوله من ثمة في ثمة او امارة او امارة او امارة
وان قال الشاهد كان هذا المورد من المدعي لا يقبل لولا ان صحح اليونان الى المدعي بقوله من ثمة في ثمة او امارة او امارة او امارة
نوسم فانه لا يتردد عند الحكم فان قال كان لا يبرهان او لو شهد من ثمة في ثمة او امارة او امارة او امارة او امارة
فانه من ثمة فانه لا يتردد عند الحكم فان قال كان لا يبرهان او لو شهد من ثمة في ثمة او امارة او امارة او امارة او امارة
المدعي عند الدعوى لا تقبل لان البينة مستوفى الى يد المدعي ولا يبرهان او لو شهد من ثمة في ثمة او امارة او امارة او امارة او امارة
يعمل فان ادعى المدعي عليه كذا او شهد انه ادعى كذا او شهد انه ادعى كذا او شهد انه ادعى كذا او شهد انه ادعى كذا
الا انه قد وقع وسطا بعد حضور الاصل في دعوى المدعي او في دعوى المدعي او في دعوى المدعي او في دعوى المدعي او في دعوى المدعي
عد من كل اصل لا يتردد عند الحكم فان قال كان لا يبرهان او لو شهد من ثمة في ثمة او امارة او امارة او امارة او امارة
بكن اثبات بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي
اشهد على شهادته كذا وقال في اشهد على شهادته كذا او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي
على شهادته فاشهد على شهادته او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي
واحد ان اشهد على شهادته او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي
على شهادته كذا او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي
عند الفرع اصله في دعوى المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي
فرع عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي
الفرع عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي
بطلت في دعوى المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي
فان كان شهادتين او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي
شاهدين بشهادتين او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي او بشهادتين عند المدعي
مقبولة لانه اذا لم يذكر له فلا بد ان يثبت في الصغيرة او في الصغيرة او في الصغيرة او في الصغيرة او في الصغيرة او في الصغيرة

انما ان هذا هو المذهب
وهو الاكثر عندنا في
جميع الامور

انما ان هذا هو المذهب
وهو الاكثر عندنا في
جميع الامور

انما ان هذا هو المذهب
وهو الاكثر عندنا في
جميع الامور

انما ان هذا هو المذهب
وهو الاكثر عندنا في
جميع الامور

انما ان هذا هو المذهب
وهو الاكثر عندنا في
جميع الامور

انما ان هذا هو المذهب
وهو الاكثر عندنا في
جميع الامور

انما ان هذا هو المذهب
وهو الاكثر عندنا في
جميع الامور

انما ان هذا هو المذهب
وهو الاكثر عندنا في
جميع الامور

انما ان هذا هو المذهب
وهو الاكثر عندنا في
جميع الامور

انما ان هذا هو المذهب
وهو الاكثر عندنا في
جميع الامور

انما ان هذا هو المذهب
وهو الاكثر عندنا في
جميع الامور

انما ان هذا هو المذهب
وهو الاكثر عندنا في
جميع الامور

انما ان هذا هو المذهب
وهو الاكثر عندنا في
جميع الامور

انما ان هذا هو المذهب
وهو الاكثر عندنا في
جميع الامور

انما ان هذا هو المذهب
وهو الاكثر عندنا في
جميع الامور

انما ان هذا هو المذهب
وهو الاكثر عندنا في
جميع الامور

في بعض الاشياء خصوصاً في الامور التي لا يكون فيها مصلحة او غير مصلحة...
وأيضا في الامور التي لا يكون فيها مصلحة او غير مصلحة...
لبنية العود الفاضل كونه ان يصدق العاد في القدر كونه ان يصدق العاد في القدر...
الاي لا يخرج من ذلك الموكل فان في البيع الشرع للموكل يعني ان يصدق العاد في القدر...
بفعل البيع في الكوكب بالبيع...
في البيع فان سلم الى التاجر بالبيع الباذن...
وكان يعلم ان الحق نوعان من كون الموكل...
بني السعي في هذا النوع للموكل...
لا يكون الموكل لهذه الاضال...
منه الاضال لورثته فان استعطا وكما هو موكل...
في النوع الذي الكوكب مدعا عليه...
رب الموكل...
بعضه يجرى بينها وان لم يكن...
يعتق الموكل لانه لم يكن...
لكل واحد وصلى عن الكوكب...
فلا يطالب كوكب الزوجه بالمهر ولا كوكب...
اعلم ان في بعض هذه الامور...
القيم الاول والثاني والثالث...
فان زيدا اذا ادعى جارا عليه...
الموكل هذا الصلح...
تسليم بدل الصلح...
باب البيع والشراء...
على الخبز...
الاولى...

الاسماء...
طمانان يراد الخط او الدقيق او الخفيف...
بعضه يجرى بينها وان لم يكن...
تحت اجناسه...
وقد يفيد من هذه...
الاراد بالبيع...
الدراهم...
المقصود...
نوعا...
الفرق...
فان...
وهذا...
الدين...
فلكل الدين...
للاي...
وبناء...
نفسه...
اذا...
والشراء...
بالتسليم...
عند...
الدين...
الاولى...

لا اله الا الله
 محمد رسول الله
 والاعمال الصالحات
 والبر والنجاة
 والبر والنجاة
 والبر والنجاة

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript or letter, written on aged, yellowed paper. The text is arranged in several lines, sloping downwards from left to right. The ink is dark, and the script is dense and flowing. The paper shows signs of wear, including creases and discoloration.

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

اَوْ عَلَيَّ الرِّسَالَةِ فَمَا لِي بِالْمُؤْمِنِينَ
اِذَا دُعِيَ لِلْمَلْعَةِ بِالْحَالِ وَالْأَسْمَاءِ اَوْ دُعِيَ
اِلَى الْوَسْطَى اَوْ اِلَى الْوَسْطَى اَوْ اِلَى الْوَسْطَى
اَلَا اَنَا بِنْدٌ ذَلِيلٌ

ظالم و ابله اغتصب ولا خلاف ان الشورى
يعود لله واما ما

عبدالم

من اوراق الامم
للبعض من قضاة
الديار
في سنة ١٢٠٥

الطوف

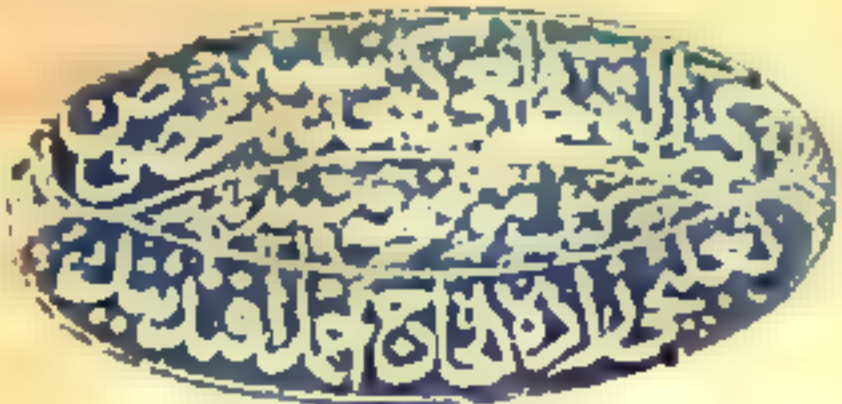
[illegible]

لعموم قواعد الفقه

اعلم ان الصلوة
عند بيوتك
به اليه صلوات
بيننا وبينهم
وآله

لوجود الاقارب

علم الله الصلوة
عقده بيوتك
به اليه اصلاه
بين منتهى صبري
وكره الحدا



في الثوب مثلا اذا كان الدين مشتركاً بينهما بان يكون واجبا بسبب عقد كمن اشترى ثوبا من رجلين فاشترى كل واحد منهما ثوبا
 وفيما يشتركون في الدين فان كل واحد منهما اشترى ثوبا فكل واحد منهما اشترى ثوبا ولو قبض ثوبا من الدين بشراكية فبشرى ثوبا من الدين
 بما يقضي ان يكون للدين من ثوب الذي اعطاه نصف الدين ثوبا قد اعطى ثوبا فليكن على ثوبين فان ما اعطاهما اياهما مشترك
 بينهما وبشرى ثوبين ولا يشترى نصفين شيئا فبشرى ثوبا من الدين او اشترى ثوبا من الدين او اشترى ثوبا من الدين او اشترى ثوبا من الدين
 فليشترى ثوبا ان يضمن ربع الدين الا ان صار قابضا نصف الدين بالقبض فبشرى ثوبا من الدين او اشترى ثوبا من الدين او اشترى ثوبا من الدين
 او الثوب بطريق الصانع من النصف وبشرى الصانع الحظ فالظاهر ان قيمة اقل من نصف الدين فلو ضمنه ربع الدين بشرى ثوبا
 الثوب فلو كان الثوبان معا فلو كان الثوبان معا فلو كان الثوبان معا فلو كان الثوبان معا فلو كان الثوبان معا فلو كان الثوبان معا
 المشترك بينهما ربع الدين وان ابرأ من حصة الخاصة بدين سبق لم يرجع الشريك الى ابرأه او ابرأه او ابرأه او ابرأه او ابرأه او ابرأه
 نصيبا ليرجع الشريك الا ان كان الشريك ان ابرأه او ابرأه او ابرأه او ابرأه او ابرأه او ابرأه او ابرأه او ابرأه او ابرأه او ابرأه
 جنون درهم فباعه او وبكره او بشرى ثوبا من الدين او بشرى ثوبا من الدين او بشرى ثوبا من الدين او بشرى ثوبا من الدين
 بين الطرفين الى وجهه او بشرى ثوبا من الدين او بشرى ثوبا من الدين او بشرى ثوبا من الدين او بشرى ثوبا من الدين
 وجبت له على زيد حصة وقعة الخاصة بينهما وبين الطرفين التي كانت له بدعيه فاقبضت في ثوبين او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا
 قاض دينه في الخاصة بالقبض شيئا وان ابرأ من بعض قسم اليمين او عاها سهمه او عاها سهمه او عاها سهمه او عاها سهمه
 او عاها سهمه نصف نصيبه من الربع قسم اليمين او عاها سهمه او عاها سهمه او عاها سهمه او عاها سهمه او عاها سهمه
 الى اذا اسلم الرجلان فذكر ورأسها لها مائة ومسلم كل واحد منهما درهمين او عاها سهمه او عاها سهمه او عاها سهمه او عاها سهمه
 السلم او ارض الخمين فبشرى الصانع لاجل زعده حصة محمد وعندها بون من ثوبين او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا
 في نصيبه خاصة لزم حصة الدين في الذمة ولو جاز في نصيبه ما لا بد من اجازة الا ان لم توجد فان ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا
 عاها سهمه او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا
 او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا
 من فسطحه من ثوبين او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا
 في مقابلته ما مضى له مقابلته غير الدرهم وذلك لان الصانع لا يجوز بطريق ابرأه لان الفكرة اعيان والبيعة عن الاعيان
 لا يكون وبطلان الصانع ان شرط فيه لم الدين من الشراكة يعني ان لا يرجع احد الورثة من الشراكة وفي التوكيد يكون بشرط ان يكون
 الدين بغيره الودعة بطلان الصانع لانه يملكه الدين من غير من عليه الدين فذكر لصحة الصانع جلا لافعاله فان شرطوا ابرأه او ثوبا

[illegible]

عليه السلام والبر والنجاة على الجميع من الله والاول والاخر
والاخرى العبد في الدنيا واليوم الآخر

والتاريخ
والسنة
والأشهر
والأيام
والساعات
والدقائق
والثواني

اذا بلغ

أو جفت الشجر انتهى دارا فخرتنا وبستانا فخرتنا الشجر فالشجر انما هو ما قدما الشفعة ياخذ من الشجر واخذ العوض من الشجر
 بخصه ان عدم الشجر انما باننا ياخذنا لانه المشتري قصد الانطلاق في الاول فلف باقته مساوية والا فاخذ النصف لانه
 لم يعتاد ولم يبق نفعه في شجرة ارض مع غيره فله فيها الا انظر عليها فانها معاخذ ما يفرعها من الشجر او جزء الشجر
 في الاول بالكلية الثاني من شجرة ارض وذكر في النسخ ان لا يدخل بدون الذكر او شري ولم يكن على الشجر غنائه في يد المشتري فاما
 الشفع ياخذ مع الغرض العقبلي وان جدد المشتري فالشفع ياخذ الارض بدون من الشجر لكن في الفصل الاول ياخذ بخصه الارض
 من الغرض الفصل الثاني ياخذ بكل الشجر لان الشجر لم يكن موجودا وقت العقد فاما بقا بقا من الشجر **باب ما هو فيه او لا وما**
يجل باب ان ما يكون فيه الشفعة او ما لا يكون وما يبطل الشفعة انما هي قصدا في عقار ملكه بعض طوالة او ان لم
 كبره في تمامه **باب** ان الشفعة القصدية تحق بالعقار خلافا لغير القصدية فانها ثبتت في غير العقار وفي الشجر والغرض في ان
 فالشفعة تبطل للعقار ثم لا بد ان يكون العقار ملكه بعض من ولو ملكه جميعه لان الشفعة في العوض ما لا بد ان يكون مالا
 فيه لو فزع على دار او ان لا يكون لم يفسد لان الشفعة لا تثبت عند ان فزع في ما لا يقيم لان الشفعة لا ترفع مؤنة
 المقيمة عنده وعندنا لرفع من الجوار لا يرفع من داره وفي بيعا قصدا حتى ان بيع البناء والغرض ببيع الارض في الشفعة
باب وارث وصديق وهبة ولا عوض ودار قسم لان في الشفعة الاقرار **باب** اوجبت لجهة او بدل فزع او عتق او صلح او
 او ممد او ان لم يمل بعضه مالا في قوله او جلت لجهة خلافا ان اخر فان ملكه العوض متعقبة عنده وانما تقوم
 المكافع ضروري فلا يبطل بوجه الشفعة وكذا الدسم والعق واذ اقبل ببعض ماله كما اذا تزوج بها على دار على ان
 ترد على العاقل الشفعة في جميع الدار عنده حصه والباقي حصه الاول اذا فيها مباداة ماله معقول مع البيع فانه
 والدار الشفعة بلفظ الكاثر ولا يثبت بشرط الكاثر ولا الشفعة في الاصل كذلك في البيع **باب** او بيعت شيئا والبيع وما سقط خيان
 خط او اسقط الى ان ثبتت الشفعة او بيعا في سدا ومكسوط في **باب** فانه اذا بيع بها في سدا وسقط حق الشفعة بان
 نبي المشتري فان ثبتت الشفعة **باب** او جرت في ردوية او شرط او عيب بقضا بعد ما سلمت الى بيع وسلمت الشفعة
باب ثم رد البيع في ردوية بغير القاي فكلما شفع لانه نسخ البيع وكثيره بلفظا فاما قاله لان الشفعة لا تقا بالبيع
 بالبيع بلفظا فانه لا يملك الرد فاخذ ما اراد من كونه لغيره وكذا في الشفعة بالاقالة لان الاقاله البيع
 في حق الثالث والشفعة بالشراء **باب** والعبد ما دون مدبونا في مبيع سيده وسيده في مبيع **باب** والعبد ما دون مدبونا في
 مدبونا في مبيع برفقة وكسبه الشفعة فيها باع سيده وكذا للسيد في الشفعة فبايع العبد الماد في المدبونا في
 على ان ما في يده ملكه **باب** ولم ينس في او انتهى له المالك باع او بيع او ارض الدرك **باب** في الشفعة لغيره او انتهى

احالة او وكالة وكذا تجب الشفعة لمن كثرى له الميراث وكل احد بالشراف فاشترى لاجل الميراث والميراث يقع على الشفعة وقاية
 انه لو كان الميراث والميراث بالشراف والدار من ركب الا فلهما الشفعة ولو كان ميراثا بغيره والدار جارية والشفعة الجارية
 مع وجودها لا يكون للبايع شفعة سواء كان اميلا او كسيرا وكذا لا لا شفعة لمن بيع له اى وكل بايع والميراث يقع على الشفعة
 وكذا امر الوكيل ببيع وموئيد الشفعة لان الاختصاص علمه ولا فيما بيع الا اذا عزم من طول هذا البيع هذه صفة الشفعة
 بشفعة الجارية ان يباع الدار الامتداع عرصته ذراع او ثوب او اصبع وطولها تمام ما يلاصقه الدار المبيعة دار الشفعة
 فانه اذا لم يبيع ما يلاصق دار الشفعة لا تثبت الشفعة او شري سهمانها بمن لم يباها الا والسهم الاول هذه صفة
 اخرى للشفعة الجارية هي انه اذا اراد ان يشتري الدار بالشراف لباي قبل ان يباها كسهم واحد من العشر سهم مثلا بالثمن
 الادوم ما لم يشتري الساق يدبره ثم فالشفعة لا يافى الشفعة الا في السهم الاول بشفعة لا في الباقى لان الميراث صاكن بغيره وهو احد
 من الجار او شري بغيره ثم دفع عنه ثوبا الا بالثمن هذه صفة اخرى تعم الجوار وغيره وهو ما اذا اراد ان يبيع الدار
 بانه ميسرى الدار بالثمن ثم يدفع ثوبا يابى ما في مقابلته الا في الشفعة لا يافى الا بالثمن لا بالثمن صفة
 الشفعة والركن عند يوسف به يبيع في الشفعة ويقتضيه الزكوة اعلم ان صفة لبايها لا يكره عند يوسف ولكن
 عند محمد وينبغي في الشفعة بقوله يوسف لانه منع من وجوب الحق لا لغيره بل لغيره الثابت وهكذا يقول في الزكوة كره هذا غاية
 الشناعة لانه ابناء بله وقطع رزق الغنى الذي قد رزقه الله تعالى في مال العباد والاختلاف في سلك الذين يكرهون
 الدين في الفضل لا يتفقون في سبيل الله والاشياء ان يكره من الله ثم ونقول في الشفعة ان يشترط لرفع حيز الجوار
 فالميراث ان كان ممن ينفرد به الجيران لا يملك اياها وان كان رجلا صالحا يتفع به الجار والشفعة متعقبة لالحق
 جوانع بانه لا يملكها وبطلان ترك طلب الموائمة والطلب ما بعد البيع غلط في التسليم قبل البيع لا يملكها
 ولون الاب او الوصي او الوكيل الى الوكيل بطلان الشفعة في التسليم على الا يملك الشفعة عند باي يوسف خلافا لغيره
 فان هذا بطلان حق ثابت للصغير وان كثر عتد في الزكوة لما انه في معنى ترك الشراف وصلى بها على عوض وقد عوطه
 الى الصالح على عوض بطلان الشفعة لانه يسلم على الصالح غير جائز لانه يجرى حق التفكير في عوض وموت الشفعة
 الى ان يغان الشفعة اذا مات بطلان الشفعة ولا تورث عنه خلافا للشافعي لانها ليست بدين من اذات بعد البيع بل نقض
 اما اذا مات بعد النقص قبل نقد الثمن او بعد تفسير لودئته وبيع مخرج به قبل النقص بها لكونه ليس بدين من اذات
 بخلاف ما اذا كان البيع بشرط الجوار في بيع شركان فسلم فغير شرع او بيعه بالفصل وكان باقى او بكيلا او وزنه او
 عددى متغارب عنه الف او اكثر فله او بعضه كذلك لا يملك البيع بالفصل وكان باقى او بكيلا او وزنه او عددى

[illegible]

بزرگم

[illegible]

ذَوَاتِ؟

لا يجوز. فجاز اخذ دين على كافر من غير خلاف المسلم اي خلافا بين عليهما فانه لا يؤخذ من غير خلاف المسلم
بالحل فالغنى الذي اخذ هاهنا وحلمية المصحح بالرفع عطف على اخذ دين ودخول الذي المسجد هذا عندنا وعند
وان فوجب معلقه ثم فلا تقربوا المسجد الحرام قلنا لا يراد بهي الكفاية عن هذا لان قوله انما الكثرة تكون بخلاف
صالحه بعد علمهم بهذا بل المراد بيان المسلمين بان الكفار لا يتكفون من الذنوب بعد علمهم بهذا وعبادته خصوصا
البرهان وانما الحجة على الخليل والحفنة ووزن القاضي اي من بيت المال فان النضا وان كان عبادة ولا اصر على
العبادة فهذا يجوز لان في المنع اللتنازع عن العضا وسواء الامم حرام للبلاد بل حرام فان متر اعضاها ما والا
كتر اعضاها الحرام وشرا ما لا بد للطفل منه وبيعته لا يرد وعمره وامه وملقط مدونه حريم واجارته لانه قطة
فان الامم عندنا لا خلاف منافعها بالانضمام ولكن كذا في هاهنا وبيع العصور من مخزها فان المعصية لا تقوم بنفس
العصبي بخلاف بيع السلاح عن يعلم انه من اصل الفتنة فان المعصية تقوم بعينه وحمل حرفي بالبدل هذا عندنا
وعندهما لا يجوز ولا يحل الا لاجل واجارته بيتا لسوا بيت تدار او كنيسة او بيعة او بيعا فيه الحرام هذا عندنا
تتمثل فعل الفاعل الخائن وقال الكوز واذا قيد بالسوا دلالة لا كوز في الاصدار اتفاقا وهو سواء اذا لم يتكف منافع
الاجل فان ما قاله ابو حنيفة يخص بسوا الكوفة فان اكل ما لا يذوق فاما سواءنا فاعلام السلام فيه ظاهر وبيع
بناء بيوت مكة وتقسيد العبد وقبول مدنية تاجا واجارته دعوتة واستعانة دابته وهو العكس لا يجوز وجاز
انعله السلام قبل مدنية سلمان وبريرة وكذا كسوة نوبا واحدا والعدين والاحرام الحضي فانه منسحب
ضاه الانسان وطوعه جاز واقرض ببال شيئا فذم منه مكانا فانه فرض جبر تقوا والعطف
والتي وكل لو هذا عندنا وعندنا ان فخره بربها لعطف نظره اذ فيه تشبيها لظاهر كل بشرط ان لا تقوته
الصلوة ولا يكون ميتا قلنا موطنه فون الضلوع وتضييع العمر والتمتلا القدر الباطل حتى لا يتسبب
والعطف فكيف يفتي هاهنا وجعل العلف مع علق عبده وبيع ارض مكة واجارته هذا عندنا لانه مكة
حرام وعندهما يجوز لان ارضها مملوكة وقوله ودعائه لبعده العز من شركه وجوز دسكروا شيئا لانه يوم تعلق
عقوته بالعز من المالح الا انما الله وعندهما يوسف كوز لا لا للدعاء المانور وتعبد المصحح ونقطة الا لا
سنة لهم واحكامهم في البرهان في بلد صغير بامم التخصيص قوله لانه صمد وعندهما يوسف كلما اضر بالعمامة
جئت فواضحا وعندهما اشكارا في الشيا وبمدة الجسد مقدرة باربعين يوما وقيل بالشهر وعندهما في حق
المعاقبة في الدنيا لكن ياخذ وان قلت المدة ويجب ان يابى القاضي ببيع ما فضل عن قوته وقوت امته فان لم يفعل

الحاكم المكي الشريف في كتابه في تاريخ العرب في القرنين الثامن والتاسع

مكيال الحق هو الذي يمكن اخذ منه كل دين فان الدين يمكن اخذ من الموعود بان يباع الموعود بخلاف
فان الموعود يخطونه فيها ولا يمكن فصل صورتهما شيئا اخر وسيجد بايجاب وقبوله غير لازم اي لا ينفصل كما كونه لازم
فان الموعود تسليمه والرجوع عنه اي تسليم الموعود عن الرجوع عن الموعود عن الموعود فان الموعود قد اسلم قبضه خوفا
اي مفسوما غير شايع **مقربا** اي غير متعلق بالدين حتى لا يظفر من الارض بدون النخل والشجر بدون الثمر والورق
فيما شاع الرمان بدون المتاع **مقربا** اي ان كان متعلقا بالدين فلهذا كل شيء على الشجر والنبات وغيره لا ينفصل عما لم ينفصل
يتعلق بالحق موعود في موعود موعود سواء كان اتصاله بخلق او بواجب والمقرب يتعلق بالحق الموعود
بما انفصل عن الحق موعود اذا كان اتصاله بخلق حتى ان كان اتصاله بالحق موعود كمن المتاع الذي ينفصل
الدين **مقربا** اي ان كان متعلقا بالدين في موضع يمكن الموعود من اخذ هذا في ظاهر الرواية
وعلى ما يورث لا يثبت في النقطة الا بالانفصال لانه قبضه موجب للضمان بقرينة النص وعند ما يكون بدون القبض
وضوح ما في قيمته من الدين **مقربا** اي ان كان متعلقا بالدين في موضع يمكن الموعود من اخذ هذا في ظاهر الرواية
مع اخذ التفضيل وبذلك لانه ان اريد ان يكون باقل من كل واحد فلهذا غير واحد وان اريد ان يكون باقل من كل واحد
او باقل من اوصافه ان كان الواو يعني او فلهذا غير واحد غير مفيد بل الماد ان يكون باقل من كل واحد فان كان الدين باقل
من القيمة فهو مضمون بالدين وان كانت القيمة اقل من الدين فهو مضمون بالقيمة فيكون من المكيال ان يكون مضمون بالدين
علاقل من الاخر الذي هو القيمة تارة والدين اخرى تارة اذا علم الحكم فيها اذا كانت القيمة اكثر وموعود مضمون بالدين
والفضل امانة ثم الحكم في صورة المساواة انه يكون مضمون بالدين **مقربا** اي ان كان متعلقا بالدين في موضع يمكن الموعود من اخذ هذا في ظاهر الرواية
ان كان الفضل امانة وفي اقل سقط دينه بقل ودفع الموعود بالفضل والحاصل ان الدين على الموعود لو استغنا لانه
وثيقة بان الاستغناء تكون موصلة اليه فيكون استغناء من وجه ويتقرر بالملك فاذا كان الدين اقل من القيمة فهو مضمون
الدين والفضل امانة وان كانت القيمة اقل يكون مستوفيا بقدر امانة وعلى القيمة فوجبه بالفضل هذا عند ما يكون
مضمون بالقيمة وعند ان موعود مضمون بالقيمة **مقربا** اي ان كان متعلقا بالدين في موضع يمكن الموعود من اخذ هذا في ظاهر الرواية
مقربا اي ان كان متعلقا بالدين في موضع يمكن الموعود من اخذ هذا في ظاهر الرواية **مقربا** اي ان كان متعلقا بالدين في موضع يمكن الموعود من اخذ هذا في ظاهر الرواية
لان معنى ما يقبض القبط والدين لا الاستغناء به **مقربا** اي ان كان متعلقا بالدين في موضع يمكن الموعود من اخذ هذا في ظاهر الرواية
الدين به اي بالقوى **مقربا** اي ان كان متعلقا بالدين في موضع يمكن الموعود من اخذ هذا في ظاهر الرواية
ان لم يكن للموعود موعود وان كان سلم دينه بلا اضرار **مقربا** اي ان كان متعلقا بالدين في موضع يمكن الموعود من اخذ هذا في ظاهر الرواية

سلم او لا للدين الحق وقوله وان طلبت تسليمه او باضرار **مقربا** اي ان كان متعلقا بالدين في موضع يمكن الموعود من اخذ هذا في ظاهر الرواية
وعلى هذا العقد ومذاكم ونحوه لا يضر الموعود من غير العقد **مقربا** اي ان كان متعلقا بالدين في موضع يمكن الموعود من اخذ هذا في ظاهر الرواية
مؤنة الحق سلم دينه بلا اضرار **مقربا** اي ان كان متعلقا بالدين في موضع يمكن الموعود من اخذ هذا في ظاهر الرواية
حتى يقبضه **مقربا** اي ان كان متعلقا بالدين في موضع يمكن الموعود من اخذ هذا في ظاهر الرواية
باجض **مقربا** اي ان كان متعلقا بالدين في موضع يمكن الموعود من اخذ هذا في ظاهر الرواية
الدين ثم هذا الحكم وموعود التكاليف المذكور مضاف الى قضاء الدين **مقربا** اي ان كان متعلقا بالدين في موضع يمكن الموعود من اخذ هذا في ظاهر الرواية
البقية **مقربا** اي ان كان متعلقا بالدين في موضع يمكن الموعود من اخذ هذا في ظاهر الرواية
حفظه **مقربا** اي ان كان متعلقا بالدين في موضع يمكن الموعود من اخذ هذا في ظاهر الرواية
بالجمله **مقربا** اي ان كان متعلقا بالدين في موضع يمكن الموعود من اخذ هذا في ظاهر الرواية
ورده الى اليد او رد به امانة كما يستفظه **مقربا** اي ان كان متعلقا بالدين في موضع يمكن الموعود من اخذ هذا في ظاهر الرواية
الموعود مؤنة الحق كما يستفظه **مقربا** اي ان كان متعلقا بالدين في موضع يمكن الموعود من اخذ هذا في ظاهر الرواية
ان كان قيمة الموعود مثل الدين وكذا مؤنة رد به امانة الى يد الموعود ان كان موعود مؤنة رد به امانة الى يد الموعود
اذا كان قيمة الموعود مثل الدين وكذا مؤنة رد به امانة الى يد الموعود ان كان موعود مؤنة رد به امانة الى يد الموعود
يستلحق فان غلبت على الموعود والامانة فاما موعود فغلبت على الموعود واما موعود فغلبت على الموعود
وعلى الرامي حركات تبعية واصلاح منافع لتفقد مؤنة وكسوة واجرة اعيان وطي ولدا الرامي وسقي البستان
والقيام باسمه **مقربا** اي ان كان متعلقا بالدين في موضع يمكن الموعود من اخذ هذا في ظاهر الرواية
ارض ورونها لعدم كونه مقبضا **مقربا** اي ان كان متعلقا بالدين في موضع يمكن الموعود من اخذ هذا في ظاهر الرواية
متبرعا فلا يتم القبض عند ذلك **مقربا** اي ان كان متعلقا بالدين في موضع يمكن الموعود من اخذ هذا في ظاهر الرواية
شجار بواضرها ويجوز لان الاتصال يكون اتصالا بواجب ولور من بواضرها يجوز الاتصال لان الاتصال اتصالا
بواجب **مقربا** اي ان كان متعلقا بالدين في موضع يمكن الموعود من اخذ هذا في ظاهر الرواية
مقربا اي ان كان متعلقا بالدين في موضع يمكن الموعود من اخذ هذا في ظاهر الرواية
ومن بكر عند المشتري شيئا بما يدره في هذا البيع وكذا المورد من شيئا بما يدره في هذا البيع
مقربا اي ان كان متعلقا بالدين في موضع يمكن الموعود من اخذ هذا في ظاهر الرواية
مقربا اي ان كان متعلقا بالدين في موضع يمكن الموعود من اخذ هذا في ظاهر الرواية

من التوسل بالبيع
عند حلول الأصل

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

فان كنتم

دارجلہ

عند من الفصل الثاني من الفصل الاول اما اذا قطع من نصف الساعد من نصف الكف او اذا لم يكن حفظ الحائض
وان كان قد عدها الكبرى مما قطع كل رجل وعاشد النصف فان الرجل اذا قطعت من الفصل بحسب القصاص وضار الى
بحسب القصاص الى نصف النصف لانه لا يمكن فيها حفظ الحائض. والادون وعين من حيث قد مضى وما في غاية الفصل
على وجهه قطع رطب ويقابلها عيشة لثيمة ولو قطعت الاذن والقلع الكبير رعية الحائض. وكل شيء يراعى فيها
الحائض كما لو نجي ومولون يظهر العظم والافور وعظم الالبس فيلحق ان قلعت بقوله كرس والابن رجل وامرأة
ويبين له وعبد وبين عبد بن في الطرف. منذ عذنا وعذنا في القصاص لان الاطراف يسكنها مكر الاموال فيقسم
الحائض بالنساء في القيمة. والاذن قطع يدين نصفان عذو جافية برئت فان الجافية ذابرات لا يراعى فيها القصاص
لان البى فيها نادرا فالظاهر ان الناز في الرمال كما ان لم يبق فان كانت مادية في القصاص وان لم يبق بعد
يقصر لان يظهر من كبرى او الراسية. والذات والذكر لان يقطع النصف. منذ عذنا وحصلان الانتباص والانتباص
يجرى فيها فلا يراعى الحائض وعن ذلك يفسد ان كان القطع من الاصل يقصر. وطواله والذى سواء وخي الخي عليه ان كانت
يد النكاح مثلا او انما فيه يامسح النجس المستوعب يمين قرنه ان ج. والمستوعب يمين قرنه النجس. كالى شجر رجل رجلا
موضحة حتى وجبت القصاص النجس طويها مقدار شجر مثلا وكلس الشجر صغير المستوعب النجس ما بين قرنيه وكلس النجس
عظيم المستوعب النجس. ومضى شجر ما بين قرنيه فالشجر الذى لم يكن له النجس النجس النجس النجس النجس النجس النجس النجس
وان ن. اخر الارز. ويسقط القصاص عن القائل وبغضه الاوليا. ويصلح على ما قل او جمل وكجس جالا او اظم يترك
الحلوه والتبكيك جالا والا لكونه كالدية موجلا. ويصلح احدهم ويقع. ولمن بقى حصته من الدية. لى لم يبق من
الورد فان القصاص والدية حتى يجمع الورد عندنا حتى لا يكون وانما فى الزوجين. فان صالح بالغ وليكسبه
عبد وغيره فلا يصلح عنهما بنصف. اى ان كان العاتل عا وعبدا فالى الحر ومول العبد رجلا بان يصلح
من غيرهما على ان يفعل قال النعمان والعلو يصفان. ويقتل جميع بغيره وبالعكس ايضا. ان حر وليتهم. اى يقتل فرد
جميع ويقتل بقتله للاثنى الاوليا لهم غير ذلك ظاهرا فان غنى فان عند يقتل الاول ويجب لباقيين المال وان لم يدرك
قتلهم وقسم الديار بينهم وفيه بغيره يقتل لمن هزمت فرقة. وان حر الواحد يقتل له سوط حتى الباقي عندنا
ولا يقطع يدان بيد وان امرأ سكتا على يد قطعت وصميا بينهما عذنا وعذنا فان اذا اضر رجلا سكتا
وامرأ على يد آخر فقطع يد امرا عبا راما النفس لان الانقطاع وقع باعترافهما والحكم مجزئ فيضاد الكل واحد
السيف كلاف النفس فان دسوق الروح عن مجزئ. فان قطع رجل عن رجلين فلهما عينة ودية يدان حر او

الاذا قطع كبر طوبى للمعرفان والذات

عبد الله بن عبد الرحمن
عليه السلام
ابن الملك
الغنيمة

بافضلهما

۱۴۸

او بدونها فان الكف تابع للام ومع نصف الساعد ونصف ذية وحكومة عدل فان الذراع ليست بمتعلقة برواية
 عطاء يوسف ثم انما زاد على اصابع اليد والرجل الى المكتب الى الخي فلو تبع لان الشرح او في اليد الواحدة نصف
 الذية واليد اسم للذراع الى وجه المكتب **م** وفي كف فيها اصبع عشرون وان كانت اصبعان فسميها الاثنى عشر الكف
 عند اعذاره صدده وقال لا ينظر الى اكثر الكف والاصبع فيكون على الكف ويدخل القليل في اكثره وان كانت ثلث الاصابع
 بجلب الشرا الى اصابع الاثنى عشر الكف بالاجزاء لان للاكثروا كل الكف فاستبقت الكف **م** وفي اصبع زاوية وعين صبي
 وذكره وان لم يعلم الصبي جادل على نظره وذكره وكلامه حكومة عدل **م** عند اعذاره وعند ان اصبع يكسب
 ذية كاملة لان الغالب الصبي اما ان علم صبي هذه الاعضاء فالواجب الذية الكاملة اتفاقا **م** وفي كل اذن من موصو
 لمواذ يد عقل او شعور كذية والذية وان لم يصبها او بجزء او نقطة لا **م** عند اعذاره وعند فرسه لا يدخل في ذمة العقل
 والشعر ايضا لان كل واحد جناية على حدة فلما الراس على العقل والشعر والجنب على كل واحد على الراس عند كل بعض الذية العقل
 والرأس ليس على السمع والبصر والبناءية عليه لا لا تتبع الموصو **م** ولا فخذ او ارجلها بل الذية فيها **م** في الذية والصبي والعين
 الذية **م** ولا يقطع اصبع مثل جبان **م** عند اعذاره صدده وعند ما وعند فرسه يقتصر من الاول وفي الثاني ارشاهم **م** في
 قطع مفصل الاعمال ونحو ما بقي من ذية المفصل وكذا في ما بقي من استوفى باقية ما بل كل ذية السن وكسب
 الارش على من اقا حصة ثم بنت **م** اي بنت من من القاد فاعلم انه اقا يدعي حق وكان واجبا ان في ثلثه حوالتم
 يقتصر ما كان يغير من ينقل ان يي القصاص لكن سقط للشبهة على الارش **م** او قل ما فزوت الى مكانها وبنت عليها
 اللحم **م** اي كسب الارش على من قلع سن غني وقد صاحب السن الى مكانها بنت عليها اللحم وانما كسب الارش لان نبال اللحم
 لا اعتبار لان العروق لا تعقد **م** لان قلعت بنت اخرى فانه لا جالب الارش على العالم لان الجناية تعودت منه
 كما اذا قلع سن صبي بنت الجالب الارش بالاجزاء صدده فاجب الارش لان الجناية قد تحققت الحاد نوبة مبتدئة والدم
م او التخي او بجره يضرب ولم يمتن **م** فانه يسقط الارش عند خيفه والى التخي الجرح عند ايد يومه كذا
 اللام ومن حكومة العدل **م** ينظر الى ان الانسان يكتم بجره فمثل هذه الجرح فان بعض الناس يخفي بجره في
 على ذكره فيا وعند جرحه بجره الطبيب يغش الدواء **م** ولا يلو بجره الا بعد **م** عند اعذاره وعند ان يقتصر
 كذا في القصاص في النفس **م** عند الصبي الجنون خطا وعلى عاقلة الذية ولا تان فيه ولا ضمان لارت من ضرب
 بطن ماى ان تجرحه احسانه دم على عاقلة ان القت ميتا ودية ان جانيات **م** اي كسب الذية الكاملة ان القت
 جانيات لان موته بالسيف **م** يعلم ان القرة عندنا في سنة فانه عليه السلام صل على العاقلة في سنة ايضا
 بله الضو

او بان في الطريق حاله لا يصح اما اذا وقع التوث او بقاء لا يصح ايضا لان بعض الدواب لا يصح له
 بعد الوقوف واوقفا لغوي ذكره في بعض النسخ لان مقتضى الاتفاق فان اصابته بيد او رجلها بصحة او نية او ان
عجا او جرحا صغيرا ففقا اعين او افسد فبالبصير ومنه بالكبر لان الاصل ان من الاصل مستغفر كماله والتمس
 التيق والفايد ما ضمنه الركاب وعليه كفاية لا عليه ما ارى ان كان مكان الركاب ايقا وقايد يصح كل منهما
 ما ضمنه الركاب على الركاب كفاية على ايقا والفايد والركاب يحرم عن الحيث لا القاييد والتيق ومن
عاقلة كل فارسية الا ان اضرها وماتا هذا عندنا وعندنا في بعض النسخ في الاخر لان ملكه
 فعله في فعل صاحبه فيدر نفسه وبغير نفسه فلما فعل كل منهما صاحبه والمباح في حقه لا يصح في اليد الملك في
 غيره يصح في سابق الدابة وقع اذ انا على جملها وقايد قطار وعلى بعض من رجل الدابة وان كان سائرا
صحتا فان قيل يعبر ربط على قطار بل علم قايده وحلا ضمن عاقلة القاييد الدابة ورجلها عاقلة الرباط
 لان الرباط او قفله في حاله وهذا على الاحتكام العاقلة والواحد اذا ربط والقطار في اليد لانه اي بالقول
 دلالة اما اذا ربطه عنى حاكمي فالصان على عاقلة القاييد لانه قايده عنى عنى اي لا احرى والاول
 في الرباط لان الرباط او قفله في حاله وهذا على الاحتكام العاقلة والواحد اذا ربط والقطار في اليد لانه اي بالقول
 لم يستعمل اصله لا يصح في الطريق ساق او لم يسبق ويضمن في الكلب ساق وان لم يسبق لافى الكلب ينقل
 الفعل اليه بسبق وان لم يسبق لا ينقل اليه فاعلى شار ولا يصح في الطريق ساق فكذا ان ساق لان بدنه
 لا يطبق السوق وجوه كعدمه فلهذا لا يطبق الضرب الموقوف في الزجر والصاح في خلاف الصيد فانه يحل الصيد
 بحد الاوسال للظنون وعن ذلك يوسف انه وجب الضمان في هذا حكمه احتياطا والمشاخر في اليد اخذوا بقوله
 والاخر دابة منسكت اصابته لغا او بالليل او نهارا او من قرب دابة عليها ركاب او قفله او قفله
اي او توت فصدمة وقوله ضمن مولا الركاب هذا عندنا وعندنا يوسف ان الضمان على الركاب وان تضمن
 وهذا اذا خطا اذ الركاب اذا خطا باذنه فلا ضمان لانه اي بما يملكه اذا تضمن معنى السوق فانتقل
 الى الركاب فلا يصح التفتيح اذا خطا الركاب ففتيح منه قضاعين في القضاة ما تضمنه في عينه
 جزار وجزوه والجار والبغل والفرس يدع القيمة لانه لا يمكن العمل بها باربع عينين عينا وعيني المتعمل
 وعندنا في النقصان كذا في ثاة القضاة فلما في ثاة القضاة المتضمنة لخم فظلم بجناية الركاب
 وعليه ان جنى عبد خطا دفعه سيده بها اي بالجناية وعيكه وليها او قفله باربعها حاله عندنا

ان

ط
ورجوا

في هذه العدة القول
 ينبغي ان يكون في مال
 الرباط لان الرباط او قفله

وعندنا

وعندنا في الجناية في رقبته يباع فيها الا ان يفتى المولى الارش وعنه الخلاف في ان يباع الجاني بعد العنق فان جنى
 عليه سيج الجاني اذا علق عندنا في جنى فان قتل جنى في الاول فانه اذا قتل من الاول فصار الاول جاني
 مبيع الجاني الدرع او العنق فان جنى جانيين دفعهما ال وليهما فبجناية نفسه جنيها او قفله باربعها فان
 وعليه او بابع او اعتقه او دبره او لم يولد ثا اى الامة الجانية ولم يعلم بها ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وان علم
 به ضمن الارش فان المولى قبل هذه المقرات كان حيا رابع الدرع والعنق والملم سبق غلا للدفع بلا علم المولى
 باليانية لم يضر في الارش مارت القيمة مقام العبد والفايدية في التخيير بين الاقل والاكثر فوجب الاقل كما في ما اعلم
 انه يصح ثا البارش كما لو علق عنقه بقتل زيد او ميه او سبيته ففعل اي قال ان عقلت فلان فانت قد فعلت او قال
 ان رميت زيد فانت قد فعلت او قال ان سبيته فانت قد فعلت عزم الارش لانه يصح ثا العنق حيث اعتقه على يد
 وجه الجانية كالتوقاه اذ لم يضمن فانت طالق فلما في اذ لم يضمن فانت طالق وعنده في رقبته لا يصح ثا العنق اذ الجانية
 وقت تعلمه والعلم بوجوده فان قطع عبد يد جنى او دفع اليه فاعتقه سري فاعيد صلي بها وان لم يعتقه فمرو
 على كسبه فيقتل او يعق عن الجانية وما يكره منها اما اذا لم يعق وقد سري بتبين ان الماله غير واجب وان الواجب
 على العتق فكذلك الصلح بالطلاق في رقبته لا يوجب الاقل من قيمته ومن رقبته ولعليه الاقل منها ومن الارش فان السيد اذا اعتق
 المدين عليه لرب الدين الاقل من قيمته ومن الدين واذا العبد الجاني جناية ضا فعليه الاقل من قيمته ومن الارش
 كذا عندنا لاجتماع اذ لا يراحم احدهما الاخر لانه لولا الاعتاق لم يفرح ال ولي الجانية لم يبيع للدينهم فان ولد جنة
 فديونه ولد ابيع معها لدينها ولا يدفع معها جانيته فان الدين في ذمة الامة متعلق برقبته في ال ولد
 وفي الجانية الدفع في ذمة المولى لا في ذمتها وانما يباعها انما الفعل الحق وموالد دفع والسراية في الامور الشرعية لا يطبق
 م فان فعل عبد خطا مولى لم يضمن ان سبه اعتقه فلكل من المولى عليه اي قال رجل هذا العبد قد اعتقه مولا فقتل
 وذكر العبد شخصا خطا وذكر الرجل ولي جناية فلكل من المولى لانه قال ان مولا اعتقه فادعى الدية على العاقلة
 على الدية وادعاه العبد المولى عن مولى الجانية فان قال فقتل اخا لم يضمن عني خطا او قال زيد بل بعد حرق
 الاقل في ذمة المولى الى حاله منافية للضمان فكان منكى فالقول قوله كذا اذا قال طلعت امي لى او بعثت ارى
 وانما صبي او انما يجوز وكان جنة موقوف فالقول قوله فان قلت ينبغي ان لا يكون لقول العبد اعتبار لان
 معنى قول الاخ ان ذمة الفعل على عاقلته ومعنى قول القائل ان الواجب على مولى الاقل من قيمته ومن الدين

اذا جنى العبد خطا فقتل
 اذا جنى العبد خطا فقتل

اعق

دوه البانتي لان صه ليك
الا والاشاحم فاما

وزن و زین

اولیوم

رقبى ولبى السامى
الطالوتى

نصیب

بوظرة سنة واحدة
او اربع سنين

من الثالث

من السلخ لا يصحدهم ان تمام القسمة التسليم الى الجهة المسماة فاذا لم يصرف الى تلك الجهة حصار كماله قبل القسمة ونحو
بيع الوصي عبد من التركة بغير الغرماء اي يجوز للوصي ان يبيع لنفسه الدين عبد من التركة بغير الغرماء
ويصح وصي باع ما اوصى ببيع وتصديق عنه فالحق في ملكه منه معه ورجع في التركة الى اوصى المستبان ببيع غير المثل
وتصدق منه ببيع الوصي العبد وبغير التركة في نفسه في البيع العبد المستثنى من الوصي الحق ان يرجع المستثنى
بالحق على الموصي في الموصى في التركة لانه عامل الميت وان اوصى ببعوله لا يرجع التركة لانه ضمن بقضه ثم رجع
الما ذكر وعند محمد يرجع في الثلث لان على الوصي الثلث كما يرجع في مال الطفل وصي باع ما اوصى بالطفل من التركة
وهو ملكه معه فالحق في الطفل على الورثة بثلثه في قسم الميراث فاحصا بالطفل عبد بغير الوصي وبغير ثلثه لملكه في
والحق العبد اخذ المستثنى من الوصي رجع الوصي في مال الطفل لانه عامل له ويرجع الطفل على الورثة بثلثه
مما كان ايد بهم لان القسمة قد انقضت وصار كان العبد لم يكن ولا يبيع وصي في المستثنى الا بائنا بغير اعلم انه يكون
للوصي ان يبيع ما اوصى به من المنقولات من الاجنبي بغير الغية وبما يتقارب التكرار منه وهو ما يدخل تحت قبول
المقومين ويجوز ان يشتري له من الاجنبي لذكره بالاجنبي الفاضل اما من نفسه فان كان الوصي وصي الاب يكون
لما وصل الفاضل كان المخطوط ان يكون للصغير منه شفعة ظاهرة وفسر بان يبيع له من الصغير ومبوب او من عشرة عشر
ويشترى مال الصغير لاجل نفسه ومبوب او من عشرة عشر وهذا عند احمد والشافعي وعند محمد لا يكون بكل
حاله واما ببيع الاب مال الصغير من نفسه فيكون بمنزلة العينة بما يتقارب فيه واما عقدا الصغير فان بطل الوصي من اجنبي
بغير العبد يكون هذا احوال المستفيدين واذا كان المستفيدين انه انما يكون ان رغب المشتري نصف العبد او للصغير
حاجه الى ثلثه او على الميت بن لا ينفق بغيره قالوا وبه يبيع واما الاب ان باع عقدا صغيرا بغير العبد ان كان مستورا
عند الناس او مستورا بالاحواز والقول بان يبيع العقار من الاجنبي انما يكون عند حقا الشرايط المذكورة كربعة
المشتري بصفه العبد وكذا ذكره لو كان ان يبيع من نفسه ليجوز ان العقار من انفس الاموال فاذا باع من نفسه
فالثمة ظاهرة ويصدق ما مضى به في التركة وبضاعة وحقا على الاملاء الا ان المستثنى لا يبيع من يبيع عليه
الغائب الا العقار لان يبيع ما لا يجوز للفظ والعقد حصص بغيره ولا يبيع في مال الا ان المستثنى لا يبيع
الا في ان وكفت منها في الوصيين لصغيره على اوكي الى التركة لان المقر في مال الصغير للوصي سواء كان
من التركة او لم يكن واما الكبير ان لم يكن من التركة فلما فرق للوصي في مال الكبير فلنا ولا يبيع لفظ ولا يبيع
اذا كان الكبير غائبا وصي لغيره كنهها فاطلين لذكرين بدين الغنا ميت الامرين للاولين عليه

ووالا بالاطفال احسن
والله من حمله فانهم يكونون
وعصيدة لغيره خلقهم

عزل
مومنانی

فمن كل سال والا في سنة
والملك في الامم والاعلى
الملك والملك والاعلى

۱۰

